**الآليات الرقمية لمناهضة العنف القائم علي النوع الأجتماعي خلال وما بعد كورونا**

**د/عزة كامل**

**مقدمة**

شهد العالم علي نحو مباشر كيف أثر فيروس كورونا علي حياة البشر ، وعلي قدراتنا علي مغادرة المنازل أو الذهاب الي العمل أو المدرسة او الجامعه وممارسة الحياة الأجتماعية أو الحصول علي الخدمات العامة ، وهناك توزيع غير متكافئ لأعمال رعاية الأسرة بين الرجال والنساء في جميع البلدان بشكل عام ، تم تكريسه بسبب الموروثات الثقافية والتقاليد الأجتماعية ، والأن في ظل جائحة كورونا زادت مسئوليات أعمال الرعاية الناجمة عن عزل كبار السن ، وأغلاق المدارس والجامعات وازدياد أعدال أفراد الأسرة المارضة وتضررت النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة من جراء هذة الجائحة وتم أبقاء معظمهمن في منازلهن بدون أجر ، ويزيد أنتشار الأوبئة من سوء أوجه عدم المساواه بين الجنسين بالنسبة للنساء والفتيات ومن الممكن أن يؤثر علي كيفية تلقيهن للعلاج والرعاية .

وتشير التقارير العالمية والمحلية أن الفجوات القائمة بين الجنسين قد تؤدي إلى زيادة الآثار السلبية لكورونا على النساء. وواقع الحال هناك مخاطر كبيرة تتمثل في زيادة عدم المساواة بين الجنسين أثناء هذه الجائحة وبعدها، وحدوث انتكاسة في المكاسب التي تحققت للنساء والفتيات والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي، والقدرة على التعبير، والولاية على النفس الاستقلالية، سيما وأن هذه المكاسب قد تحققت بشق الأنفس على مدى عشرات السنين. وحتى يتسنى صياغة سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، من المهم فهم كيف تؤثر جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها على نواتج المساواة بين الجنسين.

وبسبب أدوارهن في أنشطة الرعاية داخل المنزل وخارجه، تتعرض النساء على نحو غير متناسب للإصابة بكورونا. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 88% من العاملين في مجال الرعاية الشخصية و 69% من الأخصائيين الصحيين. وهذه وظائف في الخطوط الأمامية وتستلزم مخالطة المرضى ولا يمكن القيام بها من المنزل. وفي إسبانيا، على سبيل المثال، تبلغ نسبة الإناث بين العاملين في مجال الرعاية الصحية المصابين 71.8% مقابل 28.2% من الذكور.

ويمكن أن يمثل تحويل الموارد العامة للتصدي لحالات طوارئ الصحة العامة مخاطر على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، لا سيما عندما تكون موارد الأنظمة الصحية مقيدة بشدة. وخلال أزمتي إيبولا وسارس السابقتين، أشارت التقارير إلى زيادة في معدلات وفيات الأمهات، وقد كان السبب في ذلك إلى حد ما ضيق سبل الوصول إلى الخدمات الصحية والخوف من العدوى في عنابر الولادة. وعلى غرار ذلك، قد تؤدي القيود المفروضة على توفير خدمات الصحة الإنجابية إلى زيادة حالات الحمل غير المرغوب فيه، خاصة بين المراهقات. ) (أثر فيروس كورونا علي المرأه ، كارين كراون – كارولينا سانشيز بارامو – مدونة البنك الدولي 2020)

**أحوال النساء المصريات فى زمن الكورونا**

وفقا لتقرير " رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد " الصادر عن المجلس القومى للمرأة فى الفترة ما بين 1 مارس حتى 6 إبريل 2020، فإن انتشار فيروس كورونا المستجد له تأثير على كل من الرجال والنساء. ومع ذلك فإنه يؤثر على النساء بطرق مختلفة. فى مصر ، و تتعرض النساء العاملات فى القطاع الصحى من الأطباء البشريين وطاقم التمريض لخطر الإصابة بالفيروس، فضلا عن تعرضهن للضغوطات أثناء محاولتهن لتحقيق التوازن بين عملهن بأجر والأدوار الأخرى بغير أجر.

تشكل النساء حوالى 42.4 ٪ من الأطباء البشرين و 91.1 ٪ من طاقم التمريض الذين يعملون فى وزارة الصحة، بالإضافة إلى أن المرأة تشكل 73.1 % من من طاقم التمريض فى المستشفيات والمرافق العلاجية في القطاع الخا ص ،من المتوقع أيضا أن يؤثر فيروس كورونا المستجد على مختلف القطاعات بما فى دلك القطاع الصحى مع انقطاع وصول النساء إلى خدمات وسلع رعاية الصحة الإنجابية، وقد يتعرضن بشكل كبير للعدوى فى المرافق الصحية قد تحد الخدمات الصحية المكتظة من الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل تنظيم الحمل ، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثير اجتماعي واقتصادي على الأفراد والأسر والمجتمعات، ويشكل الفيروس خطرا على مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية يخاصة فى القطاعات غير الرسمية، في مصر نجد أن 18.1 ٪ من النساء من المعيلات، وان 40.9 ٪ من إجمالي العمالة الزراعية للإناث يعملون في وظائف غير رسمية ، 33.9 ٪ من عمالة الإناث فى أعمال هشة. كما أن 6.7 % بعملن فى قطاع الصناعات، 36.4٪ من الإناث يعملن في الزراعة ، و 56.8 % يعملن فى القطاع الخدمي وتمثل المرأة المصرية 70٪ من القوى العاملة فى قطاع الرعاية مدفوعة الأجر (خاصة كمعلمات وأخصائيات صحيات واجتماعيات). علاوة على ذلك ، يمثل قطاع الرعاية المدفوعة فى مصر حوا لي 28 - 31 ٪ من إجمالي عمالة الإناث، وتزيد احتمالات عمل النساء في قطاع الرعاية المدفوعة بأربع مرات أكثر من الرجال .

وفيما يتعلق بتداعيات فيروس كورونا المستجد على المرأة المصرية، تزايد معدلات العنف الأسرى ضد المرأة، حيث أطلق المجلس القومى للمرأة استطلاع رأى المصريات حول فيروس كورونا المستجد بالتعاون مع المركز المصرى لبحوث الرأى العام " بصيرة " وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.وأظهرت النتائج تأثير جائحة فيروس كورونا على العنف الذى تتعرض له المرأة المصرية من ناحية الزوج، حيث أشارت نتائج الاستطلاع إلى زيادة المشاكل الأسرية بنسبة 33%، وتعرض حوالى 7% من الزوجات العنف من قبل الزوج اضرب أو إهانة لفظية .

وكشفت تقارير رصد الشكاوى المقدمة من النساء اللاتى تعرضن للعنف خلال فترة الحجر الصحى، الصادرة عن المركز المصرى لحقوق المرأة عن الزيادة الملحوظة فى بلاغات العنف المنزلى التى تلقاها المركز خلال الموجة الأولى من انتشار الجائحة فى الفترة من مارس إلى يوليو 2020 ووصلت نسبتها إلى 43% من إجمالى بلاغا 1146 ووصلت نسبة البلاغات التى قدمتها النساء لأكثر من 70%.

وطبقا لتقرير مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعى التابع لمؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، فقد تم رصد الجرائم المبلغ عنها رسميا من خلال الإطلاع على الجرائد المصرية وبيانات المكتب الإعلامى للنيابة العامة والنيابة الإدارية ودلك مند جائحة كوفيد19 والتى تشكلت ملامحها مع بداية عام 2020 واالتى شكلت بنية خصبة لزيادة العنف وخاصة العنف الأسرى، تم رصد (415) جريمة عنف ضد النساء والفتيات فى مصر ، فقد سجل عام 2020 عدد(165) جريمة قتل لنساء وفتيات فى مختلف محافظات مصر بسبب العنقف القائم على النوع الاجتماعى ، تحتل جريمة القتل المرتبة الأولى فى جرائم العنف ضد النساء والفتيات، وقد شكل العنف الأسرى عدد (113) حالة قتل على يد أحد أفراد الأسرة أو شريك حالى أو سابق، و(14) حالة قتل بسبب مايعرف بجرائم الشرف وحالة قتل واحدة مسجلة بسبب جريمة ختان الإناث ، 10 جثث لنساء وفتيات مجهولات الهوية يظهر عليهن آثار التعديب والضرب، وهناك (23) حالة شروع فى قتل النساء والفتيات نتيجة للعنف الأسرى، (54) حالة انتحار لفتيات وسيدات فى مصر فى مختلف الأعمار، بالإضافة إلى (9) حالات تم انقاد صاحبتها، وهناك 34 جريمة ضرب مبرح ويقصد بجريمة الضرب المبرح اهى الجريمة التى تؤدى إلى حدوث عاهة مستديمة أو كدمات ، أو كسور تحتاج لفترة طويلة للعلاج منها ، وتم أيضا رصد عدد (44) جريمة اغتصاب لفتيات وسيدات فى مختلف الأعمارفى مصر منهن (4) حالات من دوات الإحتياجات الخاصة، وتم رصد (57) جريمة تحرش جنسى لفتيات وسيدات فى مصر مع الأخد فى الإعتبار أن هده النسبة قاصرة فقط على الحالات التى تم الإبلاغ عنها وتم تحرير محضر للجانى ، وتم رصد عدد (8) بلاغات رسمية عن حالات تحرش الكترونى.

هناك مئات من حالات العنف التى لم يبلغ عنها لأسباب متعددة لدلك فإن هده النسب السابقة لاتعكس الحجم الحقيقى الكبير لحالات جرائم العنف.

وتشير تقارير مكتب شكاوى المجلس القومى للمرأة فى مصر بأنه تلقى 34000 استفسار وشكوى مند بداية انتشار فيروس كورونا لنهاية 2020 وحيث أن المجلس القومى للمرأة هو الألية الوطنية المعنية باقتراح السياسة العامة للدولة المصرية فى مجال تنمية المرأة فقد أطلق المجلس القومى للمرأة" مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة كورونا المستجد" بهدف رصد ومتابعةجميع السياسات والاجراءات الصادرة التى تستجيب لاحتياجات المرأة المصرية فى ضوء الجهود المبدولة للحد من انتشار الفيروس، وتصميم أداة سهلة الاستخدام كمرجع لجميع السياسات الصادرة المتعلقة بالمرأة التى يمكن استخدامها من قبل متخدى القرار من أجل رؤية أكثر تعاونا وشمولا حول وسائل المضى قدما، توثيق الجهود وتسليط الضوء على نتائج الجهود المنسقة للحكومة بشأنالسياسات المتعلقة بالمرأة لحمايتهن وعائلاتهن من فيروس كورونا المستجد، تفعيل تلك السياسات بتصميم البرامح والمبادرات الداعمة واللازمة.

وتنقسم جميع الإجراءات والسياسات والقرارات المدرجة فى هدا المرصد إلى:

* اجراءات وسياسات
* قرارات جديدة تم اتخادها لأول مرة
* اجراءات وسياسات وقرارات تم التوسع بها او تطويرها.

وركز التقرير على الجهود التى بذلتها الدولة لحماية المرأة المصرية من تداعيات جائحة (كوفيد -19) منذ بداية تفشى فيروس كورونا المستجد، حيث شرعت الحكومة المصرية فى اتخاذ إجراءات وتدابير لاحتواء أزمة فيروس كورونا المستجد، وبذلت جهودا حثيثة لحماية الفئات المحتمل تضررها من هذه الإجراءات ومنها المرأة التى حرصت الحكومة على دمج احتياجاتها فى جميع مراحل صنع واتخاذ القرارات المطلوبة لاحتواء الأزمة.

ولضمان توفير كافة أشكال الحماية للمرأة المصرية من تداعيات فيروس كورونا المستجد، اتخذت الحكومة المصرية سلسلة من السياسات والإجراءات المستجيبة لاحتياجات المرأة من بينها : فى 16 مارس 2020، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم 719 لسنة 2020، والذى يتضمن تخفيض عدد العاملين والعاملات فى المصالح الحكومية كإجراء احترازى، ومنح الموظفة الحامل أو التى ترعى طفلة أو أكثر يقل عمرة عن أثنى عشرة سنة ميلادية إجازة استثنائية طوال مدة سريان هذا القرار.

ويسمح هذا القرار لجميع الأمهات بالقيام بواجباتهن العائلية دون فقدان وظائفهن، كما سمح القرار الأمهات الأطفال ذوى الإعاقة برعاية أطفالهم دون فقد وظائفهم من خلال منح أجازه للمرأة العاملة التى ترعى أحد أبنائها من ذوى الاحتياجات الخاصة بموجب كتاب دورى.

كما عملت وزارة الصحة والسكان على تسهيل وصول الخدمات الصحية الإنجابية للنساء، حيث أعلنت عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات بخصوص صرف أدوية الأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة لمدة 3 أشهر وأطلقت الوزارة خطين ساخنين للدعم النفسى للمواطنين والمواطنات فى البيوت خلال فترة مواجهة كورونا ومن ثم تستفيد النساء من هذه البرامج.

وكثفت وزارة التضامن الاجتماعى جهودها لحماية المسنات وذوات الإعاقة الذين يعيشون فى دور التربية والمؤسسات العقابية ودور الأيتام والمسنين ومؤسسات الدفاع الاجتماعى وذوى الإعاقة مع الاستعداد لحالات العنف المحتملة ضد المرأة من خلال مراكز استضافة المرأة، كما أعلنت وزارة التضامن الاجتماعى فى 22 مارس 2020 زيادة العائد الشهرى للرائدات الريفيات من 350 إلى 900 جنيه شهريا، وتضمين السيدات اللاتى تبلغ أعمارهن 65 سنة فأكثر من فاقدى الرعاية فى دور مسنين، فضلا عن زيادة أعداد المستفيدين من القروض الميسرة وذات الفائدة البسيطة لعمل مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوى معيشة الأسرة، وزيادة الأعداد المستفيدة من الدعم النقدى المشروط لبرنامج تكافل وكرامة ل 100,000 أسرة لتوفير الحماية الاجتماعية وخاصة للنساء المعيلات.

وأكد تقرير الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى " حول الإجراءات التى اتخذتها دول العالم لمساندة المرأة خلال جائحة كوفيد -19، أن مصر تحتل المكانة الأولى فى الشرق الأوسط بين الدول التى اتخذت إجراءات وتدابير جادة لحماية المرأة خلال جائحة فيروس كورونا الفستجد، حيث رصد التقرير 21 إجراء اتخذتها الدولة المصرية لمراعاة اعتبارات النوع الاجتماعى، ومن بين هذه الإجراءات التى أشار لها تقرير الأمم المتحدة، سبعة تستهدف توفير الحماية الاقتصادية للمرأة وثلاثة إجراءات لمعالجة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر و11 إجراء الاستجابة للعنف ضد المرأة.

واعتمدت الأمم المتحدة مشروع قرار مصرى غير مسبوق حول " حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات كورونا" وذلك بالإجماع وبتوافق الآراء خلال أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية.ويلقى القرار الضوء على احتياجات المرأة والفتاة خلال الجائحة ويتناول تأثير الجائحة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وأهمية القضاء على العنف ضدها، وضمان حصولها على كافة الاحتياجات الصحية والاجتماعية اللازمة، واستمرار مشاركتها فى إعداد الخطط الوطنية والدولية لمواجهة الجائحة.

**آثار جائحة كوفيد 19 على النساء والفتيات فى العالم العربى**

أشار تقرير "جائحة كوفيد 19على العنف ضد النساء فى البلدان العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدنى النسائية" الصدر عن منظمة الأمم المتحدة للمرأةأن جائحة كوفيد- 19 غيرت حياة النساء والفتيات في الدول العربية بشكل جذري. ففرضت تدابير الحظر والإغلاق، واضطر الكثير إلى التوقف عن العمل وفُقدت دخول بالكامل. كما ازداد عبء العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بالنسبة للنساء بشكل خاص، بسبب أدوارهن كمقدمات للرعاية والمعايير المنوطة بأدوار الجنسين الموجودة مسبقًا. كما أن لتدابير الإغلاق آثار خطيرة أخرى على النساء، حيث تعرضهن لخطر العنف في منازلهن، أو تجعلهن حبيسات لمن يسيئون معاملتهن. قبل أزمة كوفيد- 19، قالت 37 ٪ من النساء اللائي سبق أن كان لهن شريك في أي وقت مضى في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أنهن تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو كليهما على يد الشريك في مرحلة ما من حياتهن. وفي أعقاب التدابير المتخذة للتصدي لمرض كوفيد- 19، ازدادت التقارير عن العنف ضد المرأة، وخاصة العنف المنزلي، في العديد من بلدان المنطقة حيث تسببت مخاوف الصحة والأمن والمال والقلق المتزايد في حدوث توترات وضغوط زادت من حدتها ظروف المعيشة الضيقة والمزدحمة التي تبعت فرض حالات الإغلاق. وقد أثرت هذه الظروف أيضًا على النساء في مناطق النزاع وكذلك النساء اللاجئات والنازحات والفئات الأكثرعرضة الأخرى.

كجزء من استجابتها لأزمة كوفيد- 19، أجرى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييمًا سريعًا لتأثير تفشي الجائحة في منظمات المجتمع المدني النسائية في المنطقة. استندت المنهجية المستخدمة إلى دراسة استقصائية شملت 49 سؤالا باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، بما في ذلك أسئلة ذات اختيارات متعددة وكذلك أسئلة مفتوحة بغية جمع البيانات الكمية والنوعية. هذه البيانات تم جمعها في الفترة من 06 إلى 20 أيار/ مايو 2020 حيث تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدخلات من 220 منظمة من منظمات المجتمع المدني من 15 دولة في جميع أنحاء المنطقة العربية: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن، شملت الدراسة منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع الناجيات من العنف، ومع بناة السلام من النساء، والنساء في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، والمنظمات التي تعمل بشكل أوسع على المساواة بين الجنسين.ومن أهم الإستنتاجات التى خلصت لها الدراسة:

* أن جائحة كوفيد- 19 تسببت في زيادة العنف ضد المرأة سواء في المنزل أو عبر الإنترنت

فقد ذكر عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن العنف المنزلي قد اشتد في الدول العربية. وهناك بعض الأسباب الرئيسية وراء ذلك كالضغط المتزايد بسبب الصعوبات المالية، والحبس لفترات طويلة في الأماكن المغلقة، وكذلك وقف الخدمات ونظم الدعم المعنية بالنساء. واضطرت النساء، اللائي لم يستطعن الهروب من المنزل الذي يشاركنه مع المعتدين عليهن أو الوصول إلى عائلاتهن للحصول على الدعم، إلى تحمل العنف، كما وجد أنه الإحساس بالإفلات من العقاب هو إحدى عوامل الدفع التي شجعت الجناة على ارتكاب جرمهم، حيث توقفت خدمات العدالة في العديد من البلدان. ليس هذا فحسب بل لاحظت منظمات المجتمع المدني أيضًا زيادة في العنف عبر الإنترنت ضد النساء والفتيات وذلك لأن شبكات التواصل الاجتماعي استثمرها الجناة كمساحة جديدة، وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى وجود فكاهة سوداء على وسائل التواصل الاجتماعي حول أدوار الجنسين. وسلطت منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع اللاجئات الضوء على المخاطر الجديدة التي تواجه اللاجئات وكذلك مواطن الضعف المركبة. كانت اللاجئات أكثر عرضة لخطرالمشاكل الصحية وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أدانت منظمات المجتمع المدني التمييز ووصمة العار التي تواجهها اللاجئات. وسلطت منظمات المجتمع المدني العاملة مع العاملات المهاجرات الضوء على أن المستفيدات منهن معرضات لخطر تعطيل وصول الناجيات من العنف إلى الخدمات قد أسفرت الجائحة بالفعل عن زيادة في عدد حالات العنف ضد المرأة في المنطقة، واقترن هذا بتعطيل الخدمات الأساسية للناجيات من العنف بسبب تدابير الإغلاق. فحسبما أفادت منظمات المجتمع المدني النسائية فإنه قد تأثرت الخدمات الصحية والشرطية والعدلية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، تأثرت الخدمات القانونية بالجائحة وفقًا ل 39%من منظمات المجتمع المدني النسائية. وأفادت منظمات المجتمع المدني النسائية أيضًا بأنه تم إغلاق المحاكم وتم تعليق عدد من الإجراءات المتعلقة بالتعويضات القانونية وقضايا الحضانة والنفقة في سياق كوفيد- 19 ويبدو أن انقطاع الخدمات القانونية أجبر الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى على اللجوء إلى آليات العدالة غير الرسمية لضمان حماية الناجيات. فتشير 35 ٪ من منظمات المجتمع المدني النسائية إلى أنه كان من الأسهل خلال فترة الجائحة الوصول إلى آليات العدالة غير الرسمية أو التقليدية مثل الوساطة المجتمعية، أو فض المنازعات بأساليب بديلة من خلال الأسرة أو الزعماء.

كما أشارت الدراسة إلى انعدام الأمن الغذائي وكذلك فقدان العمل. وكان هناك اتجاه نحو تسريح العاملات المنزليات المهاجرات وطردهن من العمل في جميع أنحاء المنطقة؛ فتترك العاملات المهاجرات دون مساعدة وحماية لاحتياجاتهن الأساسية أثناء الجائحة، وغالبًا ما لا يتاح الوصول لهن إلى الحصول على وثائق هوياتهن أو إمكانية العودة إلى منازلهن.

كما كانت النساء ذوات الإعاقة الأكثر عرضة في مواجهة الجائحة. أشارت منظمات المجتمع المدني النسائية إلى أن هؤلاء النساء غالبًا ما يواجهن فرصًا محدودة للوصول إلى الخدمات الصحية، ويفقدن آليات دعمهن، فضلًا عن إمكانية وصولهن إلى الجهات التي تقدم الرعاية، ويواجهن العنف ضد المرأة، كما قابلت النساء ذوات الإعاقة تحديات عند التطلع إلى الحصول على الخدمات. ومع إغلاق مراكز الرعاية الخاصة، تم وصم هؤلاءالنساء بوصفهن "اعتماديات" وبأنهن يمثلن عبئًا إضافيًا على الأسر في هذه الفترة من الأزمة التقليدين ولآليات التكيف هذه القدرة على زيادة هشاشة النساء الناجيات وتعريضهن لخطر فيما يتعلق بسلامتهن ورفاههن.

وذكرت المنظمات المجيبة على الدراسة أن كلا من الملاجئ والخطوط الساخنة للنساء الناجيات تأثرت بالجائحة (على التوالي بنسية15%،29%)، لقد ثبت أن تنفيذ التباعد الاجتماعي في الملاجئ أمر صعب حيث إن أماكن العزلة أو الحجر الصحي ليست متاحة دائمًا أو تتطلب مساحة أكبر، وفي الوقت نفسه يعد فحص الفيروس مكلفًا وغالبًا ما يكون غير متاح للملاجئ. وقد اضطرت الخطوط الساخنة، وهي الخدمات الرئيسية خلال هذه الجائحة، إلى مواجهة عدد أكبر من المكالمات وكان عليها التكيف بحيث تقدم خدمات الاستشارة غيرت منظمات المجتمع المدني النسائية نهجها لمواصلة تقديم الدعم للنساء المحتاجات.

**استخدام المنصات القائمة على التكنولوجيا للتواصل مع النساء ضحايا / ناجيات من العنف:**

ذكرت 86 ٪ من المنظمات النسائية التي شملتها الدراسة الاستقصائية التى أجرتها الأمم المتحدة أنها غيرت طريقة تواصلها مع المجتمعات والنساء والفتيات باستخدام المزيد من المنصات القائمة على التكنولوجيا، حيث أشارت 68 ٪ من المنظمات إلى أنها متاحة على موقع الفيس بوك و49 ٪ على تطبيقات الهاتف المحمول.

**الجوانب الايجابية للخدمات الافتراضية**

وجدت منظمات المجتمع المدني العديد من الجوانب الإيجابية حول التحول إلى الخدمات الافتراضية، مثل الوصول الأكثر تكافؤًا إلى المعلومات، وذكرت أن المنصات القائمة على التكنولوجيا ساعدتهم على ضمان الشعور بالأمان والحماية للمستفيدات أثناء تفشي المرض.

**الجوانب السلبية والتحديات للمنصات عبر الإنترنت**

فتشمل التكلفة المرتفعة للإنترنت لمنظمات المجتمع المدني والمستفيدات، مع وجود نقيصة رئيسية لهذه الخدمات وهي إغفال السكان الأكثر تهميشًا، مع عدم قدرة النساء في بعض الأحيان على الوصول إلى هاتف ذكي أو غير ذلك من أدوات التكنولوجيا، ووجود مشاكل في القدرة الاتصالية، وعدم القدرة على تحمل تكلفة الاتصال بالإنترنت، وعدم معرفة كيفية استخدام تطبيقات معينة (مع كون بعض المستفيدات أميات أيضًا)، في حين أن بعض الناجيات محاصرات مع المعتدين عليهن وغير قادرات على التحدث معظم الوقت. ومع زيادة استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت أيضًا تحديات مختلفة مثل ضرورة ضمان سلامة المعلومات عبر الإنترنت، خاصة عند التعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

وكانت مشكلات الخصوصية والأمان عند العمل على الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت من بين أكبر مخاوف الجهات مقدمة الخدمات. على الرغم من مرونتها والحاجة الملحة لدعمها، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى أنها معرضة لخطر عدم القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات للنساء الناجيات حيث ذكرت 84% من منظمات المجتمع المدني النسائية المشاركة في الاستقصاء أن جائحة كوفيد- 19 قد أثرت فيهن سلبًا أو بشكل قاس للغاية، وأشارت 67 ٪ من الجهات المجيبة إلى أنه إذا لم تتلق هذه المنظمات التمويل اللازم في 2020 و2021 فستظل تلك المنظمات تعمل جزئيًا فحسب، وأشارت 6٪ من الجهات إلى أنه ستضطر إلى الإغلاق في حالة عدم توفيرالأموال. إن عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على مواصلة عملها يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، حيث إنه في عدد من السياقات في المنطقة، لا تزال منظمات المجتمع المدني هي الوحيدة التي تقدم الدعم المباشر للنساء الناجيات.

**دراسات حالة لتطبيقات الرقمنة ومنصات التواصل الاجتماعى**

1. **دراسة حالة - قضية التيك توك**

ألغت محكمة مصرية عقوبة السجن بحق "حنين حسام"و "مودة الأدهم" أدينتا العام الماضي بنشر مقاطع فيديو "خادشة للحياء" عبر تطبيق تيك توك.،وكانت مودة الأدهم وحنين حسام من بين خمسة أشخاص حُكم عليهم بالسجن لمدة عامين وغرامات تقارب 20 ألف دولار بسبب مقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت.

وقد أُلقي القبض على "حنين " في أبريل/ نيسان 2020 بعد أن نشرت مقطعًا مدته ثلاث دقائق تخبر فيه متابعيها البالغ عددهم 1.3 مليون شخص أن الفتيات يمكنهن كسب المال من خلال العمل معها على شبكات التواصل الاجتماعى.

ألقت السلطات وألقى القبض على "مودة " فى مايو 2020 بعد نشر مقاطع فيديو ساخرة عبر تيك توك وإنستغرام، حيث لديها مليونا متابع على الأقل. وقد برأت المحكمة حنين من جميع التهم، لكنها أيدت الغرامات المفروضة على مودة والمتهمين الآخرين. وأثارت هذه القضايا اهتماما واسع النطاق في مصر، في ما أصبح يُعرف باسم "فتيات التيك توك".

بينما برأت المحكمة حنين من التهم الرئيسية الموجهة إليها، فإنها لا تزال تواجه اتهامات بالاتجار بالبشر، ولم يتم الإفصاح عن هوية الثلاثة الآخرين - وهم رجال - الذين أُلغيت أحكام سجنهم.

وواجهت المرأتان اتهامات بالتحريض على "الفسق والفجور" من خلال المحتوى المنشور بتطبيق تيك توك، على الرغم من أنه لم يكن واضحا في كل الحالات أي مقاطع الفيديو والصور أثارت قلق السلطات ، لكن فى10 يناير 2021 قرر القضاء المصرى تمديد حبس مودة وحنين بعد تبرئتهما من تهمة التعدى على قيم المجتمع وإلغاء حكم حبسهما عامين، ووجهت لهما تهمة أخرى هى قضية الإتجار فى البشر ومازالا فى السجن إلى الأن.

وبموجب القانون المصري، تُستخدم تهمة "التحريض على الفجور" ضد مجموعة من المخالفات وغالبا ما يشير الاتهام بـ"التحريض على الفسق والفجور" وفقا للمدعي العام في مصر إلى أمر اعتُبر "مخالفا لتقاليد المجتمع المصري وأخلاقه".

وتشير تقارير إلى أن شعبية تيك توك في مصر ارتفعت بشكل كبير في الأشهر الماضية، خاصة بعد القيود على الحركة التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار مرض كوفيد-19.

1. **دراسة حالة - مدونة دفتر حكايات** <https://elmodawana.com/>

شهدت مواقع التواصل الاجتماعي، جدلًا واسعًا خلال الفترة الأخيرة، عندما خرجت فتيات تتهم أحد الصحفيين بمحاولة التحرش بهن واغتصابهن، لتتوالى الشهادات عبر مدونة تحمل عنوان “دفتر حكايات”، التي استقبلت 5 شهادات من فتيات بأسماء مجهولة، وأعلنت المدونة استمرار استقبال الشهادات ونشرها، والشهادات من ضحايا/ناجيات تعرضن للعنف الجنسى والانتهاك الجسدى من قبل فنانين وصحفيين ونشطاء حقوقيين.

هذه المدونة قام بإطلاقها وإدارتها مجموعة من النسويات المصريات المستقلات المؤمنات بحق تواجد النساء في مساحات آمنة في المجال العام، دون التعرض للتهديد أو العنف الجنسي أو التمييز. و يؤمن بحق ناجيات / ضحايا العنف الجنسي بامتلاك روايتهن عما مررن به من عنف، وحقهن في اختيار مشاركة روايتهن مع أخريات وآخرين بالطريقة التي تناسبهن دون الخوف من الحكم أو اللوم أو الوصم.

وكما يدكرون فى مدونتهن "بعضنا ناجيات من تجارب عنف جنسي؛ وبعضنا خاض معارك مجتمعية وسياسية لانتزاع حقنا في البوح والتصديق، أو في المطالبة بمحاسبة ومعاقبة مرتبكي هذه الجرائم؛ منا من تعافت من آثار ما تعرضت له من عنف، ومنا من مازالت في طريق التعافي. ولكننا نؤمن بأن دعمنا لبعضنا البعض هو أحد السبل الرئيسية للتعافي".

**وحول السؤال لماذا المدونة؟ تجيب نساء دفتر حكايات:** "مع بدايات شهر يوليو 2020 بدأت موجة جديدة من موجات مواجهة التحرش والاغتصاب والاعتداء الجنسي ضد النساء والفتيات المصريات، من خلال مشاركة مجموعة كبيرة من ناجيات/ضحايا العنف الجنسي شهاداتهن حول ما مررن به، وحول رحلة تعافيهن. ألهمتنا هذه القصص والشهادات لمعرفتنا صعوبة مشاركة هذه التجارب وتحمل التبعات المجتمعية للمشاركة. وفي الوقت نفسه نفكر في النساء اللواتي لم يتمكنّ من مشاركة تجاربهن ونأمل أن تكون هذه الموجة جزء من رحلتهن للتعافي أيضًا".

ويستطردن" نحن نعلم جيدا أننا نعيش في مجتمع يلوم الناجية/الضحية، ويشجع و يبرر للمعتدى فعلته. ونعلم التكلفة النفسية والاجتماعية التي تدفعها النساء عند أ قرارهن البوح والتعامل مع لوم المجتمع، والتشكيك في روايتهن أو الاستهانة بمعاناتهن النفسية،. ولذلك فكرنا في تطوير مساحة آمنة للمشاركة، تديرها نساء وتستخدمها نساء، لمن ترغب أن تشارك روايتها عن الاعتداء أو التحرش الجنسي أو الاغتصاب. من خلال هذه المساحة نصدق روايات بعضنا البعض، وندعم بعضنا البعض، ونخوض معركة البوح سويًا آملات أن تكون هذه المساحة جزء من تعافينا"

**وتؤكد نسويات دفتر حكايات أن الهدف من المشاركة فى المدونة هو:** "نقدم مساحة للحكي والسرد عن تجاربنا وقصصنا مع العنف. نرى حقنا في حكي سرديتنا لواقعنا بكل ما فيه، ونرى أهمية توثيق وأرشفة وقائع العنف إيمانًا منا بتسجيل وحفظ تاريخنا. نرى الهدف الأساسي من مشاركة الشهادات هو إتاحة مساحة للنساء لمشاركة تجاربهن كجزء من رحلتهن في التعافي. نحن لسنا جهة تحقيق ولا دورنا تقصي الحقيقة أو إثبات صحة الشهادات من عدمها ولكننا نؤمن بأهمية توفير منصة تستطيع النساء من خلالها المشاركة والتعبير بطريقتهن ولغتهن عن تجاربهن، ندرك جيدا أن للحكى تباعات نفسية ومجتمعية ثقيلة، ولسنا جميعا مستعدات لتحملها. كما ندرك أن للتعافي أشكال وطرق وأدوات متنوعة، لكل منا الحق في اختبار الوسيلة الأنسب لها طبقا لظروفها وسياقها الخاص. ولذلك نأمل أن تفكر كل ناجية جيدا في تبعات المشاركة قبل أن تقرر مشاركة روايتها. ونأمل أن لا نشكل بمبادرتنا هذه أى ضغط على الناجيات/الضحايا للمشاركة وهن غير مستعدات أو راغبات في ذلك"

و هن يواصلن مع الضحايا والناجيات من العنف من خلال الإميل التالى:

sexualviolenceblog@protonmail.com

مما ينزع عبأ كشف الضحية أو الناجية عن نفسها ، فالشهادات مجهلة والقائمات على المدونة غير معروفات ودلك لجماية الطرفين.

الأحداث بدأت تتصاعد، بعد نشر مدونة “دفتر حكايات” شهادة من إحدى الصحفيات تقول فيها إن صحفيًا معروفًاـ لقبته بـ “هـ. ع” اختطفها واغتصبها واعتدى عليها بالضرب، وبدأت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في تناقل الشهادة، وتوالت عقب ذلك الشهادة الثانية والثالثة، حتى خرج أحد الصحفيين وكتب على صفحته الشخصية أنه تابع الاتهامات واعتبرها موجهة له، لافتًا إلى أنه سيتبع المسار القانوني ضد كل من شهر به، واعتدى عليه بشهادات كاذبة، وتساءل الصحفي عن هوية المدونة وهوية القائمين عليها، كما أنه لا يمكن أخذ شهادات مجهلة، كدليل إدانة ضد أحد الأشخاص، هكذا كتب عبر صفحته الشخصية وقال إنه يطالب من ضحايا الاغتصاب التقدم ببلاغات رسمية للنيابة، لأخذ حقهن وأعلن مساندتهن أيضًا، واعتبر ما يتم ما هو إلا حملة ممنهجة لما وصفه “اغتيال صحفي”، وبعد الحديث عن المدونة وعن هوية القائمين عليها، خرجت المدونة في بيان لها، تعلن استمرارها في نشر الشهادات، وأكدت أنها ليست جهة تحقيق، إنما جهة للناجيات يمكنهن البوح فيها بما يعانين، دون الكشف عن هويتهن حفاظا عليهن، فهم يصدقون الناجيات وفقا لمبدأهم النسوي،ونتيجة لهدا الزخم والجدل تحركت نقابة الصحفيين بقيادة نقيب الصحفيين ضياء رشوان وأصدر بيان يعلن فيه إن مجلس النقابة يعلن رفضه التام وإدانته المطلقة، لجرائم التحرش والاعتداء الجنسي التي وقعت في مصر، وجرى الحديث والنشر عنها مؤخرًا، ضد أي آنسة أو سيدة مصرية أو غير مصرية عموما، وضد أي زميلة صحفية على وجه الخصوص.، أن هذه الجرائم تقع تحت طائلة قانون العقوبات الذي أفرد لها عقوبات رادعة، وضاعفها في حالة استغلال الجاني لسلطته الوظيفية أو الأسرية أو الدراسية على المجني عليه، وجعل من النيابة العامة جهة الاختصاص الوحيدة القادرة على تحريك الدعاوى بشأنها واتخاذ المسارات القانونية اللازمة من تحقيقات ومحاكمات بما يفضي إلى توقيع العقوبة القانونية الواجبة على مرتكبيها.

وأعلن النقيب، أن مجلس النقابة يدعو كل الزميلات والزملاء ممن لديهم علم أو أدلة أو شكاوى تخص هذه الجرائم المشينة، سرعة التقدم بما لديهم للنيابة العامة حتى لا يفلت الجناة بما اقترفوا، وخصوصا بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يوفر سرية بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش، وستوفر النقابة عبر جهازها القانوني كل أنواع الدعم والمساندة القانونية لمن سيتقدمون من أعضاءها ببلاغاتهم أوشهادتهم.

وأصدرالمجلس القومي للمرأة، برئاسة الدكتورة مايا مرسي، بيانًا، أكد خلاله أنه يتابع عن كثب وباهتمام شديد الموضوع المُثار حاليًا على موقع التواصل الاجتماعي، عقب قيام مجموعة من الفتيات منذ بضعة أيام بإنشاء مدونة على مواقع التواصل الاجتماعي لتجميع أدلة اتهام ضد شاب، يتضمن شهادات لفتيات على وقائع اغتصاب وتحرش جنسي بالفتيات، وأكد المجلس في بيانه، متابعته لهذا الموضوع، مهيبًا بالجهات المعنية للنظر والتحقيق في هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة، وطالب البيان، جميع الفتيات بالتقدم ببلاغ رسمي ضد هذا الشاب، حتى ينال عقابه الذي يستحق طبقًا للقانون، كما أعلن المجلس القومي للمرأة، استعداد مكتب شكاوى المرأة التام، لتقديم الدعم القانوني والنفسي اللازم للفتيات، مع تأكيد سرية جميع الشكاوى والبيانات التي يتلقاها المكتب.

1. **دراسة حالة - حركة** #**ME** **TOO المصرية**:

و "#Metoo" أو "أنا أيضا" العالمية هو وسم انتشر بصورة كبيرة وواسعة على وسائل التواصل الاجتماعي حول العالم خلال شهر أكتوبر من عام 2017، لإدانة واستنكار الاعتداء والتحرش الجنسي وذلك على خلفية فضيحة هارفي واينستين الجنسية التي وجهتها عشرات النساء لمنتج أفلام هوليوود البارز هارفي واينستين.

ويعود أصل استخدام العبارة في اللغة الإنكليزية إلى الناشطة تارانا بيرك، وحصل الوسم على شعبية كبيرة عالمياً بعدما استخدمته الممثلة أليسا ميلانو ما شجع كثير من النساء على التغريد به، للتحدث عن ما تعرضوا له من انتهاك ولإظهار مدى انتشار طبيعة السلوك المزدري للمرأة وقد غردت ملايين النساء حول العالم من خلال الوسم ومنهم كثير من المشاهير بعد ذلك كاشفين عن مواقف تحرش أو اعتداء تعرضوا لها. وبرر رئيس تحرير مجلة تايم الذائعة الصيت، إدوارد فيلسينثال، اختيار حركة "مي تو" كشخصية العام بالقول "هذه أسرع حركة تغير اجتماعي شهدناها منذ عقود، وبدأت بتصرفات فردية شجاعة من مئات النساء وبعض الرجال أيضا الذين قرروا أن يحكوا قصصهم"، مضيفا "كسروا (مي تو) حاجز الصمت".

وقد ألهمت حركة #ME TOO العالمية الشابات والنساء المصريات على البوح والجهر بماتعرضن له من إنتهاك واعتداء جنسى ، وأطلقوا حركة شبيهة وسمييت الحركة "**مي** **تو**" فى عام 2020 فى ظل جائحة كوفيد 19، وهى حركة نسائية مصرية لمناهضة التحرش الجنسي في مصر، بدأت فكرتها من خلال صفحة مجهولة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أسستها الشابة "نادين اشرف"، وهى طالبة جامعية تبلغ من العمر 22 عامًا لنشر شهادات ضحايا الاعتداء الجنسي، عُرف حسابها بـ"**أسالت** **بوليس**" أو "شرطة الاعتداء" وأعاد هذا الحساب قضية التحرش إلى الواجهة في مصر، وقد اختيرت نادين ضمن قائمة هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) لأكثر 100 امرأة مُلهمة ومؤثرة في محيطها والعالم خلال عام 2020، حولت صفحتها إلى منصة للعديد من النساء اللائي يرسلن شهادات مجهولة يوميا بخصوص العنف الذي يلاقينه.وتُستخدم مدونتها حاليا كصوت لمئات النساء اللائي يتشاركن عبرها ما يتعرضن له من مآس يومية مع الاعتداءات الجنسية في مصر،وكشفت الصفحة طالبا مجهولا متحرشا من أُسرة ثرية اتضح لاحقا أنه يدعى أحمد بسام زكي وجرى سجنه قبل أن يُحاكم حاليا بتهمة الاعتداء الجنسي، وتعمل الفتاة حاليا على نشر التوعية بخصوص العنف الجنسي وقضايا أخرى تتعلق بالعنف على أساس النوع.

وفى حديث لها مع بي بي سي تقول : "كان الناس يتخيلون أن من يقف خلف الحساب الذي حرك المياه الراكدة من جديد مؤسسة كبيرة وأشخاصا محترفين، لكن كنت أنا، ومن هذه الغرفة الشخصية".

أثارت القصص التي نشرتها نادين من خلال هذا الحساب جدلًا كبيرًا خلال الأشهر الماضية ودفعت السلطات المصرية إلى التحرك قضائيًا وتشريعيًا، ومن بين تلك القصص قضية "أحمد بسام زكي" وقضية "فتاة الفيرمونت". وقد شجع دلك العديد من فتيات ونساء مصريات ومستخدمات مواقع التواصل الاجتماعي في تلك الفترة على نشر تفاصيل وقائع تحرش عديدة حدثت معهن في أوقات سابقة. ويشبه كثيرون الحملة المناهضة للتحرش في مصر بتلك التي تعرف بحملة "أنا أيضا"، التي فضحت ممارسات غير أخلاقية ضد المرأة .

1. **دراسة حالة - قضية الفيرمونت (فجرتها "أسالت بوليس)**

هي واقعة اغتصاب جماعي يزعم حدوثها في أبريل 2014 تعرضت لها فتاة على يد عدد من الشباب من أبناء كبار الاثرياء والمشاهير تناوبوا على اغتصابها وكتابة أحرف أسمائهم الأولى على جسدها وتصويرها بعد تخديرها في فندق فيرمونت بوسط القاهرة، وسجلوا الجريمة فى شريط فيديو أرسلوه لأصدقائهم كنوع من الاستعراض,

وأثار مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في مصر الجدل عدة مرات عام 2020 حول قضايا كثيرة تتعلق بالتحرش والاغتصاب، تحركت إثرها السلطات القضائية بعد تشجيع الضحايا على تقديم بلاغات للنيابة العامة. وكان من بين تلك القضايا ما عُرف بقضية "أحمد بسام زكي"، الذي قالت فتيات مصريات عدة إنهن تعرضن للتحرش والاغتصاب على يده، وألقت بعدها السلطات القبض عليه وفتحت النيابة العامة التحقيق معه قبل أن تأمر محكمة مصرية بحبسه على ذمة تلك التحقيقات.

وأعلن مغردون في هاشتاج #جريمة\_الفيرمونت عن أسماء الشبان المتهمين وقاموا بنشر صورهم مؤكدين أنهم المتهمون في الواقعة، فيما قال آخرون بدورهم إن الشبان اغتصبوا 6 فتيات على الأقل وليس فتاة واحدة. وأكدت الفتاة الضحية، التي تعيش خارج البلاد عبر أحد المنشورات التي كتبتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن الشبان ابتزوها بالفيديو المصور بأنها في حال تحدثها وكشفها المستور سيقومون بفضحها.

وبهذا يصل عدد المتهمين في ما يعرف بقضية الفيرمونت إلى 16 متهما، بلغ عدد المحبوسين منهم على ذمة التحقيق داخل مصر خمسة أشخاص، بالإضافة ثلاثة مشتبه بهم ألقت قوات الأمن العام في لبنان القبض عليهم، بعد طلب مصري للانتربول بملاحقتهم، لكن السلطات المصرية لم تتسلم هؤلاء المتهمين بعد.

أعلن محامي فتاة فيرمونت أن موكلته حملت نتيجة الاغتصاب وهي ابنة 17 عاما. ونتيجة لدلك وافقت اللجنة التشريعية بمجلس النواب المصري على تعديل قانون الإجراءات الجنائية ليتضمن مقترحا قدمته الحكومة ينص على ضمان سرية بيانات المجني عليهم في الجرائم التي تتصل بالتحرش عندما يتوجه هؤلاء الضحايا للإبلاغ عن تلك الجرائم. في محاولة للتغلب على العادات الاجتماعية المصرية حيال الشكوى من الاعتداء الجنسي.وقد تم حبس بعض شهود قضية فيرمونت مع الجناة ومنع آخرين من السفرمع بداية القضية مما أثار اشتعال القضية وتم الإفراج مؤخرا عن الشهود بعدما أصبحبت المطالبة بقانون لحماية الشهود والمبلغين من أولويات المدافعين/ات عن العدالة والإنصاف بين الجنسين.

**هل يوجد مساحات آمنة للنساء والفتيات؟**

المدهش في الأمر أن معظم العنف الممارس علي النساء صاحبات الشهادات جاء من الدوائر الآمنة التي يتحركن مما جعلهن يشعرن بخيانة المعتدي لثقتهن فيه ، ورغبتهن من الحديث بشكل علني عن الأعتداء خوفا من الإنتقام والتشهير بهن داخل الأوساط المشتركة بين المعتدي والضحية الناجية فمعظم الشهادات كانت تفترض حسن النية والسلوك في المعتديين بطبيعتهم النحية الثقافية بين تجمعات أوسع ، في الصحافة والعمل الحقوقي والفن وريادة الأعمال ، مما جعل الجميع سواء كانت مؤسسات أو أفراد يطرح تساؤل مهم للغاية ، هل هناك دوائر آمنة للنساء تحميهن من العنف والأبتزاز والتشهير وتؤكد الباحثة ريم عوني في مقالها عن العنف والمجتمعات الآمنة .

ماذا فعلت بناتها ذات العنف الجنسي المنشورة في موقع مدي بتاريخ 13 يناير 2021 أن الأدبيات النسوية تشكك من فكرة وجود مساحات آمنة للنساء ، خاصة في المجتمعات المغلقة مثل مجتمعنا المصري ، وبالتالي فالإجابة السريعة والبسيطة عن سؤال وجود المساحات الأمنة .

لا : ليس هناك مساحات آمنة للنساء في مصر ، وهو ما أظهرته مرجة الشهادات الحالية ، والتي بنيت أن النساء معرضات للعنف في كل مساحات حياتهن سواء كانت طفلة في إطار الأسرة أو في المؤسسات التعليمية أو مراهقة في الشارع أو عاملة أو فنانة أو سياسية أو حقوقية ، تعرض النساء للعنف الجنسي لا يرتبط بأي سياق ظرفي أو مكاني ، كشفت الشهادات تواطئ المجتمعات المطبعة علي العنف التي ينتمي إليها المعتدين من خلاص النفي والتكذيب والتشكيك في الشهادات وإدانة صاحبة الشهادة لذلك من المهم أن سيستمر الحراك النسوي الحالي لهذه المنصات الإلكترونية من أجل تحقيق العدالة الجندارية .

**مبادرات تستخدم آليات الرقمنة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات:**

مع اشتداد العنف ضد النساء وفتيات أثناء جائحة كوفيد-19 خرجت للنور عدة مبادرات فردية وجماعية للتوعية بمخاطر هذا العنف وفضحه أو لتقديم العون ومساعدة الضحايا/الناجيات على التعافي وسوف نقدم مبادرتين بارزتين قامتا بذلك:

«#مش\_عادى».. مُبادرة لمُناهضة العنف ضد المرأة:

«مش عادى يكون في عنف من الأب، من الأم، من الأخ، من الزوج.. من امرأة أُخرى، أو من المُجتمع نفسه»، كلمات قالها مينا النجار، في فيديو لا يتعدى الـ 3 دقائق، طبيب بشرى وممثل، وهو مدير ومؤسس مُلتقى ميدفست مصر، وصاحب المُبادرة، التي تهدف لمناهضة العنف ضد المرأة، من عنف لفظي، نفسي، جسدي، اجتماعي أو اقتصادي.

و«ميدفست مصر» :

هو ملتقى سينمائي، يجمع بين صناع الأفلام، ومقدمي الخدمة الصحية والجمهور، ظهرت نسخته الأولى فى القاهرة يناير 2017، ليقدم منظورًا مختلفًا في تناول الصحة وصناعة الأفلام من خلال اكتشاف المشترك بين الطب والأفلام حيث يستخدم الأخيرة كأداة مؤثرة وفعّالة في نقل الواقع الذي تملؤه العديد من الصعاب الجسدية والنفسية بشكل درامي ممتع، وفي نفس الوقت من أجل دعم الصحة العامة للأفراد في المجتمع بشكل غير مباشر وتقديم محتوى سينمائي مختلف للمشاهد.

تقوم المبادرة باستخدام لغة الأفلام والدراما في طرح أسئلة من واقع الحالات التي يتعامل معها الأطباء في المستشفيات أو من خلال الممارسة الطبية، وتسلط الضوء على قضايا العنف ضد المرأة بالتعاون مع UNFPA Egypt صندوق الأمم المتحدة للسكان مصر والوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون.، وضمت الحملة عددا كبيرا من مشاهير الفن والمجتمع.

وقد شارك عدد من الفنانين والإعلاميين في دعم المُبادرة، وذلك من خلال جلسة تصوير، ارتدوا فيها كمامات سوداء مكتوبًا عليها «مش عادى..not okay»، وعلق كل مُشارك منهم بجملة لدعم المُعنفات.

قال الفنان هاني عادل الذي يقول «مش عادى إنك تقلل من قيمة الست اللي معاك علشان تحس إن عندك قيمة».

وقالت الفنانة ليلى علوى «ما تسكتيش أبدا على حقِك، توقف العنف ضد المرأة بيبدأ من عندِك، بيبدأ بصوتك وبشجاعة صغيرة منك.. لأن سكوتك مش عادى».

وذكرت الفنانة مريم الخشت: «لأ مش عادى. أنا من البنات اللى فى يوم اتقالها (عادى) بس من جوايا كنت عارفة انه لأ مش عادى.. وكنت صح. وانتِ كمان صح. مش عادى!!».

وقال الإعلامي شريف نور الدين «قوتك مش عشان تكسرها.. قوتك عشان تقويها وتشيلها».

كما قال الفنان صدقي صخر «إنك تستبيح ممارسة العنف ضد إنسان آخر، ده أبعد ما يكون عن الإنسانية. وإنك تستغل أفضلية جسمانية فده قمة الضعف والجبن».

وركزت الجملة على مناقشة معدلات حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة جائحة كورونا التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسة لانطلاق مبادرة “مش عادي” وإلى توعية المعنفات وتشجيعهن لاتخاذ موقف واضح لوقف التعدي عليهن، وعدم الصمت ضد الممارسات العنيفة التي يتعرضن لها. من خلال أفلام قصيرة تعرض بالمجان لمناقشة الظاهرة

بالإضافة الى اقامة عدة ورش عمل داخل المستشفيات لمقدمي الرعاية الصحية من أطباء وممرضين وطلبة، يتم خلالها عرض فيلم قصير يعقبه نقاش لشرح كيفية استخدام الأفلام والدراما في تغيير القناعات المرتبطة بالعنف ضد المرأة من واقع الحالات التي تعامل معها الأطباء بالفعل.

ويؤكد مؤسس “مش عادي” د. مينا النجار أن المبادرة سيكون لها دور كبير في رفع الوعي بقضايا وحقوق المرأة مجتمعيًا، وتشجيع المرأة التي تتعرض للعنف باستمرار على عدم الصمت ومواجهة المعتدي بكافة الوسائل القانونية المتاحة.

مشيرًا إلى أن المبادرة تقف ضد أي حالات عنف خاصة التي تصدر من داخل الأسرة، سواء من الأب أو الأخ أو الزوج أو حتى من امرأة لأخرى أو من المجتمع نفسه، من خلال استخدام لغة الأفلام والدراما في طرح أسئلة من واقع الحالات التي يتعامل معها الأطباء. وأوضح النجار أن المبادرة توفر كافة أشكال الدعم لكل امرأة تتعرض للعنف سواء أكان دعمًا نفسيًا من خلال مجموعة كبيرة من أساتذة الطب النفسي أو قانونيًا لمن تريد السير في الطرق القانونية.

كما نشرت الصفحة الرسمية لـميدفست مصر فيديوهات للنجمات مريم الخشت، دنيا جلال ماهر، ثراء جبيل ويارا جبران، أثناء قراءة رسائل مستوحاة من مجموعة رسائل كثيرة كتبها نساء عايشن واقع العنف ضدهن، ولكنهن صمتن، وتحث الفيديوهات على عدم الصمت تجاه الممارسات العنيفة، وسرعة أخذ رد الفعل لأن ما يحدث تجاه المرأة حينها #مش عادي، كما تضمنت المبادرة إطلاق صورًا للنجوم المشاركين في الحملة وهم يرتدون كمامة مكتوب عليها #مش عادي.

وتحتوي مبادرة #مش\_عادي على 3 فعاليات أولها "عروض أفلام ونقاشات أونلاين"، والتي تضمنت عرض 4 أفلام قصيرة حاصلة على العديد من الجوائز، تلتها جلسة نقاش أونلاين بين فنانين وأطباء لطرح الأسئلة وفتح نقاشات عن زوايا وتوعيات مختلفة عن العنف ضد المرأة، وحضر الجلسة .

وتتناول الفعالية الثانية "جوابات شكر من المعنفين (فيديو وصور)" حيث يتم تصوير ونشر فيديوهات وصور لفنانين يقرأون رسائل شكر مستوحاة من رسائل حقيقية من المعنفين، وذلك للتركيز على دعمهم وتشجيع دوائرهم المحيطة، بجانب تقديم دعوة لكل المعنفات لكتابة رسائل شكر لأنفسهن ولكل من ساعدهن في تجاوز هذه الحالة.

وتأتي الفعالية الثالثة "ورش عمل باستخدام الأفلام داخل المستشفيات" لتطرح فيلمًا قصيرًا داخل مستشفيات كلية طب ولمقدمي الرعاية الصحية، حيث يتناول قضية العنف ضد المرأة ويليه مناقشة للفيلم والقضية بصفة عامة من خلال مشاركة خبرات وحلول الحاضرين، ويقدم الورشة طبيبة أستاذة استشارية علم النفس والمسئولة عن تدريب شباب الأخصائيين النفسيين في العديد من الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

**مبادرة مجموعات الوتس آب للدعم النفسي للنساء ضحايا العنف أثناء جائحة كوفيد19**

فاطمة الشريف معالجة نفسية ومديرة قسم الاستشارات الدوائية في صيدليات 19011 (رشدي سابقاً) تساعد المعنفات افتراضياً عبر مجموعات أنشئت مجاناً، لاحتواء الأعباء والآثار النفسية السلبية التي تواجه النساء المعنفات في المنازل. تقول د فاطمة: “كنا نركز قبل كوفيد- 19 على الدعم النفسي للأطفال والمراهقين، لكن بعد الإغلاق الصحي قررنا إنشاء خمس مجموعات لدعم النساء المعنفات على واتسآب. في البداية كنا نقدم الدعم النفسي لمريضات القلق والوسواس القهري والاكتئاب ثنائي القطب، لكن بعد فترة لاحظنا زيادة معدلات الشكوى من العنف الزوجي اللفظي والبدني والعنف ضد الأطفال في فترة الإغلاق، وهذا سببه الرئيس غياب قنوات التواصل بين الزوج والزوجة وبين الأب والأم وأبنائهم”.

وتشير د فاطمة الشريف إلى أن “نسبة طلب الفتيات والزوجات على المهدئات زادت بشكل كبير في فترة الإغلاق الصحي، في محاولة لتلافي خطوة الطلاق، فالكثير من الأزواج يتعاملون كمشرفين على البيوت ولا يشاركون فعلاً في مسؤولية رعاية الأطفال. وكوفيد- 19 كشف أن الأسر المصرية بنسبة كبيرة تفتقد إلى قنوات التواصل، وساهمت فكرة البقاء في المنزل في تحويل أي نقاش إلى صراع”. تساعد الشريف حتى الآن 1000 سيدة وفتاة معنفات وتستقبل أسبوعياً أكثر من خمس شكاوى لحالات عنف جسدي لزوجات من أزواجهن، وأكثر من 70 حالة أسبوعياً لحالات عنف لفظي.

**ضمان الا يتخلف أحد عن الركب - الرقمنة والفئات المستضعفة - معايير الرقمنة**

"ضمان إتاحة الإنترنت للجميع يجب أن يكون أولوية الدول كافة".

فرانك لا رو- المقر الخاص لحرية الرأى والتعبير لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 2011

في عام 2013 أصدرت اليونسكو معايير "عالمية الإنترنت"، وتشمل ضرورة أن تكون الإنترنت "مستندة إلى نهج حقوق الإنسان". وعندما اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، وضعت هدف "إتاحة الإنترنت للجميع وبسعر معقول في الدول الأقل نمواً بحلول عام 2020" ، وهده الأجندة الطموحة للبشر ولكوكب الأرض معاً، تهدف إلى "تحقيق الرفاه والسلم، للكوكب وللشعوب جميعًا، عبر الشراكات على المستويات كافة"،و تتطلب ضمان أن تقوم أهداف القضاء على الفقر و"ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب" بتوجيه دفة أجمع المؤسسات، والمؤثرين في المجتمع، والسياسات العامة، والخدمات المُقدمة للعموم.،وفي عام 2016 أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً غير ملزم يطالب فيه "جميع الدول ببذل الجهود لعبور فجوات اللامساواة الرقمية الكثيرة القائمة"

تُعد التكنولوجيا – لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وثيقة الصلة بتنمية المجتمعات في حاضرنا، وهي تلعب دوراً مهماً في إنجاز أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها الـ 17 واتخاذ تدابير مُلحة وعاجلة لتحقيق المبادئ الشاملة الخاصة بشمول التنمية للجميع، والعدالة، والمساواة، والاستدامة في التنمية، وهي القيم التي تضمها أجندة 2030.

"تنامى انتشار الإنترنت بشكل كبير. وبحلول عام 2017 قدّر أن 3.7 مليار نسمة – أي نصف سكان العالم تقريباً – باتوا يستخدمون الإنترنت بشكل مستمر. وفيما يتعلق بالبيانات الضخمة وتعلم الآلة وإنترنت الأشياء، يتوقع الخبراء أنه بحلول عام 2035، ينمو عدد وصلات الإنترنت إلى نحو التريليون. وبالمثل، طرأت زيادة كبيرة ومستمرة في عدد الخدمات الحكومية التي تتم على الإنترنت. فقد نمت الحكومات الرقمية سريعاً على مدار السنوات الـ 17 الماضية، منذ أول محاولة للأمم المتحدة لعمل تقييم بحالة الحكومات الإلكترونية في عام 2001”. (فينشينزو أكوارو- مجلة دبي للسياسة - كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية).

ويشير مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ضمن استبيان الأمم المتحدة الخاص بتطور الحكومات الألكترونية عام 2018-ديسا لقارة أفريقيا، سنجد أن 4 دول فحسب من بين 54 دولة أحرزت متوسط أعلى من المتوسط العالمي. ففي أفريقيا ثغرات كبيرة في البنية التحتية، بما يشمل البنية التحتية لإنترنت النطاق العريض إن توفرت، يكون مقابل ثمن باهظ للغاية، وعلى الرغم من التقدم الإيجابي الذي تحرزه القارة الأفريقية على مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية الصادرمن الأمم المتحدة EGDI، إلا أنه يبقى متفاوتاً كثيراً عبر القارة، حيث تحرز بعض الدول تقدماً وتتخلف دول أخرى كثيرة. وفي المنطقة العربية، أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات مهمة نحو تطوير الحكومات الإلكترونية، حيث جاءت دولة الإمارات كأعلى دول المجلس أداءً على المؤشر، تليها كل من البحرين والكويت وقطر. وتمكنت دول مجلس التعاون من إنجاز سلسلة من المنجزات الكبيرة على صلة بتحسين نظم الحكومة الإلكترونية، وتيسير قدرة المواطنين على استخدام البوابات الإلكترونية الحكومية الخاصة بدول مجلس التعاون الأخرى.

 ويُظهر الاستبيان الدولي أن مع تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية تقل العزلة الاجتماعية، مما يعرض الفئات المستضعفة لخطر المزيد من العزلة، فهناك تحديات تتمثل فى قلة مستخدمي الإنترنت نسبياً في الدول منخفضة الدخل، سواء بسبب عدم توفر الأجهزة، أو خدمة الإنترنت السريعة.

وفى مقالة بعنوان" ماوراء إتاحة الإنترنيت إلتماسا لعداة المعرفة على الشبكة العنكوبتية" للنشطتان "كيرا آلمان " وهي باحثة قانون وسياسات الإعلام في مركز الدراسات الاجتماعية القانونية بجامعة أوكسفورد، بالمملكة المتحدة، و أناسويا سينغوبتا هي باحثة وناشطة نسوية وشاركت في تأسيس شبكة "معرفة مَن؟" تشيران إلى:

" على الرغم من الأثر الحقيقي والمجحف للامساواة في إتاحة الإنترنت، فإن هذه اللامساواة على الإنترنت تتعدى مجرد توفر إمكانية الاتصال بالشبكة العنكبوتية. ففي الوقت الحالي تتواجد نصف نساء العالم تقريباً على الإنترنت، و74% من جمهور الإنترنت من الجنوب العالمي. لقد جلب انتشار الإنترنت الهائل على مدار العِقد الماضي شعوباً ومجتمعات أكثر تنوعاً إلى الشبكة، و إحصاءات المستخدمين تعكس هذا الأمر. إلّا أنّ المعرفة المتاحة على الإنترنت – والناس والمؤسسات الذين يصنعون الشبكة – لا تعكس تنوعنا، مع قلة أعداد النساء والملونين وأبناء الجنوب العالميّ في صفوف هؤلاء." ، وتضيف الناشطتان "حيث إن نظم السلطة والامتياز القائمة هي التي تحدد أي معرفة تَظهَر على الإنترنت، وأصوات من هي التي تُسمع عليها. يُظهر ويكيبيديا على سبيل المثال – خامس أكثر المواقع زيارة في العالم – اللامساواة بشكل صارخ: حيث إن 80% من محتوى ويكيبيديا قام بتحريره أشخاص من أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما هم يشكلون 20% من تعداد سكان العالم. وشخص واحد من كل 10 أشخاص من محرري ويكيبيديا يُعرف نفسه بصفته أنثى، و17% فقط من السير الذاتية لشخصيات عامة على ويكيبيديا بالإنكليزية هي لنساء.

بصفتنا ناشطتان حقوقيتان، فإن أمامنا تحدٍ مزدوج: أولاً، كيف نفكك أسطورة الإنترنت التي تفترض أن الشبكة العنكبوتية ديمقراطية بطبيعتها مبنية على المشاركة وقادرة على تحرير الأفراد؟ وثانياً، أن نسعى نحو إتاحة إنترنت تحقق فعلاً إمكاناتها وقدراتها الخاصة بإشراك الجميع دون أن يتخلف أحد عن الركب. وهذا يعني العمل على تحسين معايير الإنصاف والمساواة، لا السعي لإتاحة الوصول للإنترنت للجميع فقط، فضلاً عن السعي لوضع معايير لقياس المشاركة بخلاف مؤشر حرية التعبير فقط. إن علينا التعاون على بناء إنترنت تمثلنا جميعاً، والسعي للدفاع عن هذه الشبكة التي تمثلنا".

**تأثير التكنولوجيا الرقمية علي مستقبل عالمنا**

يشير تقرير"تأثير التكنولوجيات الرقمية المنشور على (موقع الأمم المتحدة -لنشكل مستقبلنا معا) بأن التكنولوجيات الرقمية تقدمت بسرعة تفوق أي ابتكار في تاريخنا - حيث وصلت إلى حوالي 50 في المائة من سكان العالم النامي فيما لا يتجاوز عقدين من الزمان وأحدثت تحولاً في المجتمعات.

ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، تساعد التكنولوجيات الرائدة التي يدعمها الذكاء الاصطناعي في إنقاذ الأرواح وتشخيص الأمراض وإطالة العمر المتوقع. وفي مجال التعليم، يسرت بيئات التعلم الافتراضي والتعلم عن بعد إمكانية الالتحاق بالبرامج لطلاب كانوا سيتعرضون بدونها للاستبعاد. كذلك أخذت الخدمات العامة، بفضل المساعدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، تزداد سهولة في الحصول عليها، لكن يظل الأشخاص الذين لم تصلهم بعد وسائل الربط الإلكتروني محرومين من منافع هذا العصر الجديد وأبعد عن الركب. وكثير ممن تركوا خلف الركب هم من النساء أو كبار السن أو ذوي الإعاقة أو من الأقليات العرقية أو اللغوية وجماعات الشعوب الأصلية وسكان المناطق الفقيرة أو النائية. وقد أخذت وتيرة الاتصال الالكتروني في التباطؤ، بل والتراجع، في بعض الأوساط. فعدد النساء اللائي يستخدمن الإنترنت على مستوى العالم، مثلاً، يقل بنسبة 12 في المائة عن عدد الرجال. وبينما ضاقت هذه الفجوة في معظم المناطق خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2017، فإنها قد اتسعت في أقل البلدان نمواً من 30 في المائة إلى 33 في المائة.

تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن التحول إلى اقتصاد أكثر خضرة يمكن أن يوجِد 24 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030 من خلال اعتماد ممارسات مستدامة في قطاع الطاقة واستخدام المركبات الكهربائية وزيادة كفاءة استعمال الطاقة في المباني الحالية والمستقبلية.

وفي الوقت ذاته، تشير تقارير بعض المجموعات مثل مجموعة ماكينزي إلى أن 800 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم بسبب التشغيل الآلي بحلول عام 2030، أن النسبة الغالبة من جميع الموظفين يشعرون بالقلق من ألا يكون لديهم التدريب الضروري أو المهارات اللازمة للحصول على عمل جيد الأجر.

ويشير التقرير أيضا إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تربط ما بين قرابة نصف سكان العالم بالكامل. وهي تُمكّن الناس من إسماع أصواتهم والتحدث إلى الأشخاص في جميع أنحاء العالم في الوقت الحقيقي. غير أنها يمكن أيضاً أن تعزز أشكال التحيز وتزرع الفُرقة، بإتاحة منبر لخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة، أو عن طريق تضخيم أصدائه. ومن ثم، يمكن لخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي أن تعزز تجزئة المجتمعات على نطاق العالم. لكن يمكنها أيضا أن تؤدي إلى عكس ذلك.

وتشير مقالة "النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل بقلم: إيرا دابلا-نوريس، وكالبانا كوشهار" المنشورة بتاريخ 19 نوفمبر 2018 بمدونة صندوق النقد الدولى إلى أن مخاطر فقدان الوظائف بسبب الأتمتة (AUTOMATION) تقدر بمتوسط 11% في حالة النساء، مقارنة بنسبة 9% لنظرائهن من الرجال. وعلى ذلك، فبينما يفقد كثير من الرجال وظائفهم بسبب الأتمتة، تشير تقديراتنا إلى أن 26 مليون امرأة في 30 بلداً معرضات لخطر فقدان وظائفهن بسبب التكنولوجيا خلال العشرين عاماً القادمة. وتخلص دراستنا إلى أن احتمالية أتمتة وظائف النساء تبلغ 70% أو أكثر، وهو ما يعادل وظائف 180 امرأة على مستوى العالم.

ويطلق مصطلح الأتمتة على تطبيق الألات التى يتم تنفيدها مرة واحدة أو على نحو متزايد من قبل البشر، إلى المهام التى كانت مستحيلة لولا ظهورها، لذلك إذا ظل عمل النساء مركزاً في القطاعات والمهن المعرضة لخطر كبير بسبب الأتمتة، قد تتلاشى سريعاً كل المكاسب التي تحققت بصعوبة عن طريق سياسات لزيادة عدد النساء في القوى العاملة بأجر وزيادة أجور النساء لكي تتساوى بالرجال.

الخطر أكبر على وظائف النساء البالغات 40 سنة وأكثر، ومن يقمن بأعمال مكتبية، أو يعملن في مجال الخدمات والمبيعات. فقرابة 50% من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أقل معرضات بدرجة كبيرة لخطر أتمتة وظائفهن، مقارنة بنسبة 40% من الرجال. أما النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس أو أعلى فهن معرضات للخطر بنسبة 1%.

وتعرض المقالة الفرص والتحديات الخاصة بالنساء والتكنولوجيا وتتمثل فى:

* وأن تمثيل المرأة ناقص حالياً في المجالات التي تتزايد فيها الوظائف، مثل الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي مجال التكنولوجيا، تقل احتمالات وصول النساء إلى مناصب المديرين والمهنيين المتخصصين بنسبة 15% عن الاحتمالات المتوقعة للرجال،
* بينما تزيد احتمالات توليهن وظائف مكتبية وأعمالاً خدمية بنسبة 19% عن الاحتمالات المتوقعة للرجال، وهي الأعمال التي يؤدين فيها مهاماً أكثر روتينية، مما يجعلهن أكثر عرضة لمخاطر التسريح بسبب تغير التكنولوجيا. وستحتاج المرأة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى كسر السقف الزجاجي الذي يعوق ارتقاءها إلى مراكز أعلى.
* فتحليلنا يشير إلى أن روتينية مهام العمل تتسبب في تفاقم عدم المساواة في عائد العمل بين الجنسين. وحتى بعد مراعاة عوامل مثل فروق المهارات والخبرة واختيار المهنة، نجد أن قرابة 5% من فجوة الأجور بين النساء والرجال ترجع إلى قيام النساء بمهام عمل أكثر روتينية. ويعني هذا في الولايات المتحدة أن النساء يخسرن من دخلهن 26 ألف دولار على مدار حياتهم العملية.

ولكن هناك بعض النقاط المضيئة. ففي الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة، التي تشهد تزايداً سريعاً في عدد المسنين، من المرجح أن تزداد الوظائف في القطاعات التي عادة ما تعمل فيها النساء، مثل الصحة والخدمات الاجتماعية – وهي وظائف تتطلب مهارات إدراكية وأخرى في مجال التواصل الشخصي ومن ثم فهي أقل عرضة للأتمتة. وسيتطلب التعامل مع متطلبات شيخوخة السكان وجود عمالة بشرية أكثر إلى جانب زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة التي تكمل إنتاجية العمالة وتعمل على زيادتها في مجال خدمات الرعاية الصحية.

**توصيات**

وتحتاج الحكومات إلى سن سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مشهد العمل المتغير:

* تسليح النساء بالمهارات الملائمة: الاستثمار المبكر في النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، مثلما تفعل منظمة الفتيات المبرمجات (Girls Who Code) في الولايات المتحدة، إلى جانب الإرشاد بين الأقران، يمكن أن يساعد على إزالة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس وزيادة أعداد النساء في المجالات العلمية. ومما يمكن أن يساعد على إزالة الحواجز أمام التعلم مدى الحياة منح خصومات ضريبية لتدريب النساء المنخرطات في سوق العمل بالفعل، كما هي الحال في هولندا، وإنشاء حسابات للتعلم الفردي قابلة للتحويل من وظيفة إلى أخرى، كما هي الحال في فرنسا.
* سد الفجوات بين الجنسين في تَقَلُّد المناصب القيادية: توفير خدمات رعاية الطفل بتكلفة معقولة وإحلال ضرائب الدخل الفردي محل الضرائب على دخل الأسرة، مثلما حدث في كندا وإيطاليا، يمكن أن يساهم بدور مهم في دعم الترقي الوظيفي للنساء. ويمكن للبلدان أن تحدد أهدافاً مناسبة لتعيين العاملين والاحتفاظ بهم في الجهات المختلفة، بالإضافة إلى تشجيع العمل بنظام الكوتا، مثلما فعلت النرويج، وإنشاء برامج للتدريب والإرشاد تساعد النساء على الترقي إلى مناصب الإدارة.
* سد فجوة التكنولوجيا الرقمية بين الجنسين: للحكومات دور تؤديه من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الرأسمالية وضمان المساواة في فرص التمويل والربط الرقمي، كما فعلت فنلندا.
* تيسير انتقالات العمالة: تستطيع البلدان دعم العاملين في الفترة التي ينتقلون فيها من وظيفة إلى أخرى بسبب الأتمتة، وذلك بتقديم التدريب والمزايا المرتبطة بالأفراد وليس الوظائف، مثل حسابات التدريب الفردي المطبقة في فرنسا وسنغافورة. وسيتعين تطويع نظم الحماية الاجتماعية لأشكال العمل الجديدة. ولمعالجة انخفاض أمان الدخل مع التغير التكنولوجي السريع، قد تنظر بعض البلدان في التوسع في معاشات التقاعد غير القائمة على اشتراكات العاملين، وقد يكون هناك ما يبرر إرساء ضمانات للدخل الأساسي.

وفي مقال نانجيرا سامبولي، مديرة عليا للسياسات في مؤسسة الشبكة العالمية (World Wide Web Foundation) وعضوة في الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام. "التكنولوجيات الجديدة والأهداف العالمية" ، تشير إلي أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتقدم بوتيرة مذهلة، لكن الوصول إلى الإنترنت، وخاصة عبر شبكة الويب العالمية، ربما يكون العنصر الأكثر أهمية لإطلاق إمكانات التقنيات الجديدة. أقرت أهداف التنمية المستدامة بحق الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيقها. إن الغاية ج، من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص، تدعو إلى الوصول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما في أقل البلدان نمواً، بحلول عام 2020—أي بعد شهور من الآن. من المتوقع أن يكون نصف سكان العالم على اتصال بالإنترنت في عام 2019 (تم تقديره مبدئيًا لعام 2017). من بين حوالي 3.9 مليار شخص ما زالوا خارج الإنترنت، تعيش أغلبية ساحقة منهم في الجنوب العالمي و2 مليار منهم هن من النساء. يعيش تسعة من كل عشرة شباب ممن هم خارج الإنترنت في إفريقيا أو منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفقًا للمعدل الحالي للتقدم نحو الغاية ج، من الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، سيتم ربط 16 بالمئة فقط من أفقر دول العالم و53 بالمئة من العالم بأسره بالإنترنت بحلول عام 2020، وفقًا للتحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة (A4AI). يلاحظ التحالف كذلك أن تأثير هذا التأخير في الاتصال "سيقوّض التنمية العالمية في جميع المجالات، مما يسهم في ضياع فرص النمو الاقتصادي ومنع مئات الملايين من الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت والخدمات الصحية والصوت السياسي وغير ذلك الكثير."

تشير الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) إلى أنه "في المناطق الريفية، يمكن أن تشكل تكلفة بناء وتشغيل البنية التحتية للهاتف المحمول ضعف التكلفة مقارنة بالمناطق الحضرية، مع عائدات تقل عن مثيلاتها في المناطق الحضرية بمقدار 10 أضعاف". هذا من شأنه أن يثبط مقدمي خدمات الاتصالات عن إعطاء الأولوية لهذه المناطق، والتي يتم تركها متخلفة عن الركب على جبهات البنية التحتية ودروب التنمية الأخرى.

ووجدت الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)، في تقييمها الأخير للفجوة بين الجنسين في الهواتف المحمولة، أن "النساء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، في المتوسط، أقل بنسبة 10 بالمئة من الرجال من حيث امتلاك هاتف محمول، وهو ما يترجم إلى 184 مليون امرأة لا يمتلكن هواتف محمولة أقل من الرجال. حتى إذا كانت النساء يمتلكن هواتف محمولة، فهناك فجوة كبيرة في الاستخدام، خاصة بالنسبة لمزيد من الخدمات التحويلية، مثل خاصية استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول. وأكثر من 1.2 مليار امرأة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يستخدمن الإنترنت عبر الهاتف المحمول. فالنساء، في المتوسط، 26 بالمئة أقل احتمالاً لاستخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول من الرجال. وحتى بين مالكي الأجهزة المحمولة، فإن النساء أقل بنسبة 18% من الرجال في استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول." وتوصلت الأبحاث التي أجرتها مؤسسة (World Wide Web Foundation) إلى أنه في المجتمعات الفقيرة في تسع مدن في إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، يمتلك جميع النساء والرجال تقريبًا هاتفًا. ومع ذلك، عند التصنيف باستخدام الدخل ومستوى التعليم والعمر، تقل احتمالات وصول النساء إلى الإنترنت بنسبة 50 بالمئة تقريبًا مقارنة بالرجال في المجتمعات نفسها، مع الإبلاغ عن استخدام الإنترنت بنسبة 37 بالمئة فقط من النساء اللائي شملهن الاستطلاع. بمجرد الوصول إلى الإنترنت، يقل احتمال استخدام النساء للإنترنت من 30 إلى 50 بالمئة مقارنة بالرجال لزيادة دخلهن أو المشاركة في الحياة العامة.

على الرغم من أننا نحتاج إلى التفكير الابتكاري لتحقيق الأهداف العالمية، إلا أن الدور الحاسم للسياسة يجب أن يعاد إلى ساحة النقاش حول ما يمكن للتكنولوجيات القيام به وما لا يمكنها القيام به. إن تلك التكنلوجيات لن تحل غياب الإرادة السياسية للتصدي للفقر أو الأعراف الاجتماعية الضارة. فإنَّ السياسات لا تقل أهمية عن الابتكار لأن البيئات السياساتية الصحيحة ستضمن نجاح الجهود لتحقيق الأهداف العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكنولوجيا.

ويشير هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في مقاله "تشجيع حضور أكبر للنساء والفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (كيف يمكننا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؟ ITU NEWS MAGAZINE -04-2016)

صار سد الفجوة الرقمية بين الجنسين شغلاً شاغلاً. إذ يقل عدد النساء عن عدد الرجال على شبكة الإنترنت بأكثر من 200مليون، والفجوة آخذة في الاتساع. ليس الأمر مجرد واجب أخلاقي، بل إنه يفسح فرصة سانحة للنمو في الاقتصاد الرقمي اليوم. وهو درب أساسي لإحراز تقدم بشأن الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتمثل في: “تحقيق المساواة تشجيع حضور أكبر للنساء والفتياتويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا معاً لإعطاء المرأة فرصاً متساوية في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلينا أيضاًأن نحسّن فرص ممارسة النساء لمهن في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يُبدي بوضوح نقصاً كبيراً ومتنامياً في المهارات.

ويكمن جزء من الجواب في التعليم وتشجيع زيادة مشاركة الفتيات في موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتدعو الحاجة أيضاً لأن تكون الحكومات والمؤسسات أكثر استباقاً في مساعدة ازدهارالنساء ضمن القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولئن أُحرز بعض التقدم في هذه المجالات، علينا أن نسعى إلى بذل المزيد من الجهود. ذلك هو السبب الذي يحمل الاتحاد الدولي للاتصالات على إحياء اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل عام في شهر أبريل بهدف رئيسي يتمثل في توعية الفتيات والشابات برحابة الإمكانيات التي تُتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي منحهن الثقة للالتحاق بدراسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهنها. وتدعو الحاجة لأن تكون الحكومات والمؤسسات أكثر استباقاً في مساعدة ازدهار النساء ضمن القوى العاملةفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي مقالة دورين بوغدان-مارتن ، رئيسة دائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء، الإتحاد الدولى للإتصالات بعنوان "علينا أن نسد الفجوة الرقمية بين الجنسين"( مجلة أخبار الأتحاد العدد 04/2016 )، تشير إلي أهمية أن نرى توصيل المزيد من النساء، كما أننا بحاجة إلى رؤية المزيد من النساء في مناصب قيادية، ومساهمة عدد أكبر من النساء بنشاط في قطاع التكنولوجيا. غير أننا بعيدين عن تحقيق ذلك في الوقت الحالي. فبعد عدة سنوات من التقدم من حيث زيادة عدد القيادات النسائية في أكبر الشركات العالمية، شهد عام 2016 تراجعاً، ولا توجد إلا 21 مديرة تنفيذية في أكبر 500 شركة حسب تصنيف مجلة فورتشن) انخفض العدد من 24في عام 2014 و 2015 (، ومن 29 شركة جديدة انضمت لأكبر 500 شركة في عام 2016 ، هناك شركة واحدة فقط تترأسها مديرة تنفيذية. وينعكس الوضع الحالي في أن النساء لا يدرن الآن إلا ثلاث شركات فقط من شركات التكنولوجيا في أكبر 500 شركة حسب تصنيف مجلة فورتشن - وهي آي بي إم وأوراكل وزيروكس. والصورة بنفس القدر من السوء فيما يتعلق بنسبة النساء العاملات في قطاع التكنولوجيا، حيث تشير الاستقصاءات الأخيرة إلى أن 6 في المائة فقط من مطوري التطبيقات من النساء وأقل من 6 في المائة من مطوري البرمجيات من النساء. وهذا لأمر مؤسف بحق، بالنظر إلى أن الشركات التي تضم 30 في المائة من النساء على الأقل في المناصب الإدارية يمكن أن تزيد ربحيتها بنسبة تصل إلى 15 في المائة، وفقاً لاستقصاء شمل ما يقرب من 22 000 شركة من 91 بلداً، وتُشير تقديرات شركة إنتل إلى أن توصيل 600 مليون امرأة وفتاة إضافية بالإنترنت يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار18-13 مليار دولار أمريكي. الفجوة الرقمية بين الجنسين مستمرة وآخذة في التوسع .

وفيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين في استعمال الإنترنت، فيبدو أنها لا تضيق بل تتسع، وفقاً لأحدث الأرقام التي نشرها الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث زادت من11 في المائة في نهاية عام 2013 ، إلى 12 في المائة في نهاية عام 2016 ، وعدد النساء اللواتي يستعملن الإنترنت الآن على مستوى العالم أقل من الرجال بمقدار 250 مليون.

(ومعدلات انتشار استعمال الإنترنت) عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من مجموع السكان (أعلى بالنسبة للرجال من النساء في جميع مناطق العالم ولوحظت أصغر الفجوات في منطقة الأمريكتين ومنطقة كومنولث الدول المستقلة، بنسبة 1,8 في المائة و 5,1 في المائة على التوالي. وكانت أكبر الفجواتفي آسيا والمحيط الهادئ) 16,9 في المائة ، ( والدول العربية ) 20 في المائة(، وإفريقيا ) 23 في المائة(. ولكن كانت أكبر فجوة في البلدان الثمانية والأربعين المصنفة كأقل البلدا نمواً وفقاً للأمم المتحدة، حيث بلغت نسبتها 31 في المائة – مرتفعة من 29,9 في المائة منذ ثلاث سنوات.

وهناك اختلاف مثير للاهتمام بين الجنسين في معدل استعمال الإنترنت، حيث كان من الواضح أن الأمريكتين في الصدارة، كما كان هناك اختلاف في تمكين المرأة، حيث كانت أعلى نسبة استعمال النساء للإنترنت من بين جميع المناطق في أوروبا وبلغت 76 في المائة. وتقارن هذه النسبة بمجرد استعمال 22 في المائة من النساء للإنترنت في إفريقيا وأقل من 13 في المائة في أقل البلدان نمواً. ولذلك من الواضح أننا بحاجة إلى العمل على المنطقتين إذا أردنا تحقيق المساواة بين الجنسين - نحن بحاجة إلى سد الفجوة، ولكننا بحاجة أيضاً إلى زيادة العدد المطلق للنساء على الإنترنت كذلك.

**اليوم الدولى للفتيات**

ويمثل اليوم الدولى للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أطلقه مكتب تنمية الاتصالات للاتحاد، جهداً عالمياً لرفع مستوى الوعي بشأن تمكين الفتيات والشابات وتشجيعهن على النظر في إجراء دراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل فيه. ويعقد هذا الحدث يوم الخميس الرابع من شهر أبريل منكل عام، ويُتفل به منذ إطلاقه في عام 2011، في 160 بلداً حول العالم، بأكثر من 7200 حدث، وأسفر عن تمكين أكثر من 240000 من الفتيات والشابات. وفي عام 2016 وحده، شاركت أكثر من 66000 من الفتيات والشابات في أكثر من 1900 احتفال ضويمثل اليوم الدولى للفتيات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والانصالات فى 138 بلدا حول العالم.

ويشير ماتس غرانريد - المدير العام للرابطة العالمية للاتصالات المتنقلة (GSMA) في مقال بعنوان "الفجوة الرقمية بين الجنسين" ( مجلة أخبار الأتحاد 04/2016) ، إنه من المهم من أجل تشجيع النمو الاقتصادي أن نتصدى لهذا التحدي وأن نضمن تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وتبرز الوثائق بصورة جيدة أن الشركات التي تحظى بتنوع جنساني أكبر في مكان العمل لها أداء أفضل. فعلى سبيل المثال، فإن من المرجّح أن تُبلغ الشركات التي تحظى بالتنوع الجنساني وتستفيد بشكل فعّال من مواهب النساء عن تحسن في نصيبها السوقي بنسبة 45 في المائة أكثر من سواها وعن اكتساب أسواق جديدة بنسبة 70 في المائة أكثر من غيرها. وعلاوةً على ذلك، وفيما يخص الشركات الربحية، فإن التحوُّل من انعدام قيادات نسائية إلى تمثيلهن بنسبة 30 في المائة يحقق زيادة مقدارها 15 في المائة في هامش صافي الإيرادات (معهد بترسون، 2016 ).

ويقدم ماتس عدد من أفضل الممارسات التي شاهدتها الرابطة العالمية للاتصالات المتنقلة بعض المبادرات للتصدي للفجوة في مكان العمل منها :

* الوصف الوظيفي المخصوص، والحصص المتساوية بين المتقدمين للوظائف من الرجال والنساء، ولجان التعيين المتوازنة؛ المبادرات التي تعتبر قيمة مضافة للنساء والرجال على حد سواء، مثل ترتيبات العمل المرنة؛ التخطيط الرسمي لتعاقب الموظفين في العمل، وبرامج توفير الرعاية من خلال الموجهين، والتدريب بشأن التحيُّز اللاشعوري والتدريب المتعلِّق بصفة خاصة بالمساوة بين الجنسين؛ برامج العودة) برامج التدريب الداخلي بشأنالعودة إلى العمل (وبرامج العودة التدريجية إلى العمل لتكملة مجموعة المواهب المطلوبة، لا سيمافي مستويات الإدارة؛برامج التوعية والتواصل الخارجي لتزويد الفتيات والسيدات بالمهارات ومصادر الإلهام المطلوبة للبحث عن وظيفة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمؤهلات ذات الصلة.

**توصيات**

يُقدّم تقرير جديد لليونسكو، أُصدر بالتعاون مع ألمانيا وتحالف المنظمات "متساوون" (EQUALS)، بعنوان "لو كان بإمكاني، لاحمرّ وجهي" (I’d Blush if I Could)، مجموعة من التوصيات المعنيّة بالإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على الفجوات الجنسانية القائمة على الصعيد العالمي فيما يتعلّق بالمهارات الرقميّة. ولولي التقرير اهتماماً خاصاً لدراسة تأثير التحيّز الجنساني المبطّن في برمجيّات بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأكثر انتشارًا على غرار المساعدات الرقميّة الصوتيّة.

يُعالج هذا التقرير أشكال التحيّز في إطار أوجه التفاوت القائمة بين الجنسين في الفرق الفنية التي تضطلع بدور ريادي في ابتكار وتطوير التكنولوجيات الحديثة، ويهدف أيضاً إلى تحديد حلول يمكن اتخاذها من خلال السياسات لمساعدة النساء والفتيات على تنمية مهارات رقمية متينة. وتتّسم هذه التوصيات، المناهضة لإضفاء الطابع الجنساني على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بأهمية قصوى وكان لا بدّ من وضعها في ضوء الانتشار الواسع للمساعدات الصوتية مثل نظام أمازون أليكسا. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم هذه المساعدات تُمنح أسماء وأصوات نسائيّة وتجسّد "شخصية" مُبرمجة لتكون خاضعة للأوامر التي تُملى عليها. وقد استمدّ المنشور عنوانه من الردّ الذي كانت تقدّمه سيري، المساعدة الرقمية الصوتية لشركة آبل التي يستخدمها مئات الملايين من الأشخاص، لعدة سنوات عندما كان المستخدمون يتعرضون "لها" بالإهانة، إن انطباع الخضوع والخنوع القائم على نوع الجنس الذي تجسده الكثير من المساعدات الرقميّة "الإناث"، يقدّم مثالاً على التحيزات الجنسانية التي تُدرج في برمجيّات تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وفي هذا السياق، يكشف لنا المنشور أنّ هذه التحيّزات متأصلة في الاختلالات الصارخة بين الجنسين في إطار تلقين المهارات وفي قطاع التكنولوجيا.

* إلغاء خاصيّة اختيار الصوت النسائي تلقائياً في المساعدات الرقميّة؛ استكشاف إمكانيّة تطوير "مساعدات رقميّة محايدة جنسانياً" بحيث أن لا تتقمّض شخصية ذكر أو أنثى؛
* الحرص على برمجة المساعدات الرقميّة بحيث تحرص على منع الشتائم أو استخدام اللغة المسيئة القائمة على نوع الجنس تشجيع خاصية التشغيل البيني كي يتسنى للمستخدمين تغيير المساعدات الرقميّة كما يرغبون؛ الحرص على تأكيد مشغلات المساعدات الصوتية طبيعتها غير البشريّة عند بدء التفاعل بينها وبين المستخدمين؛ تطوير المهارات التقنية المتقدمة لدى النساء والفتيات كي يتمكنّ من ريادة إنتاج التقنيات المتقدمة جنباً إلى جنب مع أقرانهنّ من الرجال.

وتقول سانيي غولسر كورات، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في اليونسكو: "تدخل الآلات المُطيّعة والمُلزمة التي توحي بأنها نساء إلى بيوتنا وسياراتنا ومكاتبنا. ويؤثّر خنوع هذه الآلات في الطريقة التي يتحدّث بها الناس إلى الأصوات النسائية وتُجسّد كيفية استجابة النساء للطلبات التي تُوجه لهنّ والطريقة التي يعبّرن فيها عن أنفسهنّ. ولتغيير المسار المتبّع في هذا الخصوص، لا بدّ إلى إيلاء انتباه أكبر لما إذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي تجسّد تحيّزاً جنسانياً وكذلك تحديد السياقات التي تُظهر بها هذا التحيّز، ولا سيما تحديد المسؤولين عن منح الآليات مثل هذا البعد الجنساني. "

على الرغم من أن العديد من المساعدات الشخصيّة الرقمية البارزة، مثل نظام كورتانا المطوّر من قبل شركة مايكروسوفت ومساعد جوجل الشخصي الذكي، لم تظهر على الساحة إلا منذ 5 سنوات، إلا أنها غدت اليوم من بين أكثر "النساء" شهرة على مستوى العالم. ويؤثر إعطاء الطابع الأنثوي للتكنولوجيات على التصورات المتعلقة بقضايا الجنسين في البيئات الرقمية والتماثلية على حد سواء.

* ويوضح تقرير اليونسكو أن مواجهة التحيز الجنساني في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تتطلب مراعاة المساواة بين الجنسين في اختيار الفرق التي تضطلع بإعداد هذه التكنولوجيات. فإنّ النساء تمثّل 12 ٪ من مجموع الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي، و6% فقط من مطوّري البرمجيات. ويقل احتمال حصولهنّ على براءات اختراع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 13 مرة مقارنة بأقرانهن من الرجال.
* وفضلاً عن ذلك، لا بدّ من مراعاة المساواة بين الجنسين في إطار تلقين المهارات الرقميّة ذات الصلة بغية سدّ الفجوة القائمة بين الجنسين. ويخلص التقرير إلى العديد من التوصيات المتعلقة بكيفية جعل الدراسات التكنولوجية أكثر شمولاً للنساء والفتيات، ناهيك عمّا يقدّمه من أمثلة على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم.
* اتخاذ تدابير لتشجيع إدماج المرأة في تعليم المهارات الرقمية في جميع البلدان، ودلك لأن البلدان الأقرب لتحقيق المساواة بين الجنسين بشكل عام، على غرار بعض البلدان الأوروبيّة، تمتلك أقل عدد من النساء اللاتي يتابعن تعلّم المهارات المتقدمة اللازمة للانخراط في قطاع التكنولوجيا. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان ذات المستويات المنخفضة فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، مثل بعض البلدان العربيّة، تمتلك أكبر نسبة من النساء اللاتي يحصلن على شهادات في مجال التكنولوجيا المتقدمة. فعلى سبيل المثال، تمثّل النساء 6٪ فقط من خريجي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلجيكا، في حين أن 58 ٪ من خريجي هذا المجال في الإمارات العربية المتحدة هم من النساء.

**أثار جائحة كورونا علي المساواه بين الجنسين في المنطقة العربية**

**جائحة كورونا والعنف ضد المرأة**

**إننا نؤمن أن العنف ضد النساء والفتيات جائحة يمكننا القضاء عليها في حياتنا.**

تؤكد الأمم المتجدة مع استمرار حالات الإغلاق التي تطبقها 90 دولة، يحتمي أربعة مليارات شخص الآن في منازلهم من عدوى كوفيد-19 العالمية. بالفعل هو إجراء وقائي، إلا إنه يجلب خطرًا مميتًا آخر، فنرى جائحة أخرى تستفحل في ظلال هذا الوباء العالمي، وهي جائحة العنف ضد المرأة. مع ارتفاع عدد البلدان التي أبلغت عن الإصابة وحالات الإغلاق، أبلغت المزيد من خطوط المساعدة ومراكز الإيواء المختصة بحالات العنف المنزلي من جميع أنحاء العالم عن تزايد طلبات المساعدة،

يتسبب العزل في تفاقم التوترات والضغوط الناجمة عن المخاوف الأمنية والصحية والمالية، فضلًا عن أن عزلة النساء مع الشركاء العنيفين تبعدهن عن الناس والموارد التي يمكن أن تساعدهن على أفضل وجه، فالأمر كعاصفة هوجاء من التحكم والسلوك العنيف خلف الأبواب المغلقة. وفي الوقت نفسه، مع إنهاك الأنظمة الصحية ودفعها إلى حافة الانهيار، فإن دور الإيواء الخاصة بالعنف المنزلي تواجه أيضًا عجزًا في القدرة الاستيعابية والقدرة على توفير الخدمات وذلك عندما يتم إعادة توظيف المراكز بحيث تتضمن أيضًا الاستجابة لفيروس كورونا.

وقد أدى نقص الإبلاغ عن العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف إلى جعل الاستجابة وجمع البيانات في السابق تحديًا، حيث إنه فقط أقل من 40 في المائة من النساء اللواتي يتعرضن للعنف يطلبن أي شكل من أشكال المساعدة أو يبلغن عن الجُرم، وأقل من 10 في المائة من النساء اللواتي يطلبن المساعدة يذهبن إلى الشرطة. ويزيد صعوبة الإبلاغ ما نشهده الآن من ظروف صعبة بما في ذلك القيود المفروضة على وصول النساء والفتيات إلى الهواتف وخطوط المساعدة وتعطيل الخدمات العامة مثل الشرطة والعدالة والخدمات الاجتماعية. قد تؤثر هذه الاضطرابات أيضًا في الرعاية والدعم اللازمين للناجيات، مثل التدبير السريري لضحايا الاغتصاب، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. كما أنه يشعل فتيل إفلات الجناة من العقاب. في كثير من البلدان، لا يقف القانون في صف النساء؛ 1 من كل 4 دول ليس لديها قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي على وجه التحديد.

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش:

"جميع الحكومات .. جعل منع العنف ضد المرأة وجبر الضرر الواقع جراء هذا العنف، جزءاً رئيسياً من خططها الوطنية للتصدي لكوفيد 19"، ودعا القضاء في الدول إلى مواصلة "مقاضاة المعتدين"، مطالباً بشكل خاص بـ"إنشاء أنظمة إنذار طارئة في الصيدليات ومحلات البقالة"، وهي الأماكن الوحيدة التي ما تزال مفتوحة في بلدان كثيرة، مشدداً على على ضرورة "تهيئة سبل آمنة للنساء لطلب الدعم دون أن يتنبه المعتدون" إلى ذلك. وتابع غوتيريش: "معاً، يمكننا بل ويجب علينا منع العنف في كل مكان، من مناطق الحرب إلى بيوت الناس، بينما نعمل على دحر كوفيد 19".

وفي ظل الحجر المنزلي الهادف لاحتواء وباء "كوفيد 19"، تجد العديد من النساء أنفسهن محتجزات في المنزل مع معنفيهن، وهذه الظاهرة قد تكون موجودة في كل الدول،

**وبالطبع يشمل هدا النساء والفتيات فى بلدنا العربي**

**أثار جائحة كورونا على المساواه بين الجنسين في المنطقة العربية**

**يركز تقرير"آثارجائحة كورونا على المساواة بين الجنسين فى المنطقة العربية –الإسكوا- منظمة الأمم المتحدة 2020"علي تقييم الأثر في المجالات المختلفة فيؤكد علي التالي :**

* فى ظلّ انتشار جائحة COVID-19 ، تتعرّض المرأة في المنطقة العربية،إلى ظروف تجعلها أكثر قابلية للإصابة بفيروس كورونا. فالممرضات والقابِلات القانونيات وموظفات الدعم يُهيمِنّ على مجالَي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في العديد من البلدان العربية، مما يزيدمن خطر إصابتهنّ بالعدوى)
* غالبا ما تؤدّي الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة COVID-19 إلى تحويل الموارد المالية المتوفّرة إلى مجالات تُعتبر ذات أولوية، ممّا يزيد من صعوبة حصول المرأة على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات
* فى ظلّ القيود المفروضة على التنقل في بلدان عربية عديدة، ستكونتلبية احتياجات المرأة أثناء الحمل والمخاض والولادة والنفاس تحدياً جسيماً، نظراً إلى أنّ معظم الاستشارات تُجرى في العيادات ومعظم الولادات تتمّ في المستشفيات.
* من المتوقع أن يزيد استثناء المراهقات والفتيات غير المتزوجات، المهمّشات أصلاً في المنطقة العربية، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتضائلة نتيجةً لانتشار جائحة .COVID-19
* في بعض الدول العربية الرازحة تحت ظروف اجتماعية واقتصاديةخانقة، غالباً ما تتولّى النساء والفتيات، من دون أجر، توفير الخدمات اللازمة للصحة الجسدية والذهنية والعاطفية لمن يعوّلون على رعايتهامن أفراد الأسرة، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع هذه المسؤولية عليهنّ، نظراً إلى أنّ عُشر إلى ثلث الرجال فقط يشاركون في العمل المنزلي . ومع استمرار حالات الإغلاق في بعض البلدان العربية، بما يشمل إغلاق المدارس، يتفاقم عبء هذا العمل عليهنّ، مما قد يؤدي إلى إرهاقهنّ عاطفياً وجسدياً، والتأثير علىمناعتهنّ ضد الأمراض، مما يزيد من خطر إصابتهنّ بجائحة COVID-19 ، و في مصر يفوق عدد النساء في طواقم التمريض عدد الرجال ، وذلك بنسبة 10 إلى 1، الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل غبر المدفوع الأجر يفوق الوقت الذي يقضيه الرجالب حوالي 4.7 مرات، وهو أعلى معدل بين جميع مناطق العالم .

من المتوقع خسارة 700 ألف وظيفة تقريباً تشغلها نساء، وأن يطال الفقر مزيداً من النساء في المنطقة العربية، مما سيؤثّر بشدة على الأسر التي تعيلها نساء وكثيراً ما يتفاقم هذا الوضع من جرّاء تحيزات تنطوي عليها السياسات الحكومية التي يعتبر واضعوها أنّ الرجال هم المعيلون الرئيسيون للأسر. كدلك، من المتوقّع أن يفضي تفشي جائحة COVID-19 إلى خسارة137. مليون وظيفة في المنطقة العربية، من بينها ما يقارب 700 ألف وظيفة تشغلها نساء) (. ومشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة أصلاً في المنطقة العربية)، الشكل 5(في ظلّ بطالة عالية في صفوف النساء بلغت 19 في المائة في عام 2019 مقابل 8 في المائة بين الرجال.

ستؤثر جائحة COVID-19 على قطاعات اقتصادية عدّة في المنطقة العربية، أهمها قطاعا التصنيع والخدمات. ونظراً إلى أنّ نسبة كبيرة من النساء يعملن في هذين القطاعين، ستكون المرأة من أكثر المتضررين من تداعيات هذا الوباء العالمي عليهما. فهي إما ستخسر وظيفتها، وإما ستضطر إلى القبول بظروف عمل قد تكون مجحفة بحقها.

وفي المنطقة العربية، تعمل في القطاع غير النظامي نسبة 61.8 في المائة من النساء العاملات بشكل عام. وفي ظل التوقعات بأن يتضرّر هذا القطاع بصورة مباشرة من جائحة COVID-19 ، فسوف تكون المرأة أيضاً، من أول المتضررين.

تتعرّض العاملات المهاجرات في المنطقة، لا سيما المنخرطات في الأعمال المنزلية والرعاية المنزلية، لمخاطر محدّدة نابعة من الطبيعة الفريدة، لوظائفهنّ. ومن المتوقّع أن يلحِق حظر السفر والقيود الإضافية المفروضة عليهن أضراراً بسبل عيشهن وقدرتهن على إعالة أسرهن في بلدانهن الأصلية.

من المتوقع أن تتضرر المرأة بشدة من تداعيات جائحة COVID-19 على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية. ففي الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية، تكون النساء والفتيات في بعض المجتمعات العربية أول المتأثرين بتدابير التكيّف السلبية التي تتخذها الأسر للتقليل منكمية الغذاء المستهلَك وجودته.

- يخشى أن تتعرض النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري لمزيد من العنف، وذلك بسبب تصاعد التوترات في الأسرة نتيجةً لتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية الاحتياجات من الغذاء والتغذية.

أما بالنسبة إلي أثر الجائحة علي الوصول إلى المعلومات: التكنولوجيا والتعليم عن بعد فيشير التقرير إلي أنه : في فترة تفشّي الوباء العالمي، قد يضطر العديد من الطلاب والعاملين ،ذكوراً وإناثاً، إلى الدراسة أو العمل عن بُعد. غير أنّ إمكانية الحصول على حاسوب واستخدامه يومياً فإقناء حاسوب قد يتعدر على الإناث، ليس بفعل ارتفاع ثمنه فحسب، بل أيضاً بسبب معايير تمييزية في الأسر التي تعطي الذكور الأولوية في الحصول على أجهزة الحاسوب عند توفّرها. ويُخشى أن هذه الممارسات ستعوّق قدرة النساء والفتيات على الحفاظ على وضعهن التعليمي أو المهني لا تشكّل المرأة سوى 21 في المائة من القوى العاملة، مقابل 70 في المائة للرجال ،في العراق، يمكن للرجال (98.3) في المائة الوصول إلى الإنترنت أكثر من النساء ( 51.2 في المائة).

**جائحة كورونا والعنف ضد المرأة**

* لجائحة COVID-19 تأثير كبير على مختلف أشكال العنف القائم على التمييز بين الجنسين فالعنف الأسري هو أحد مظاهر اللامساواة في العلاقات بين الجنسين، وأداة لممارسة السلطة والسيطرة. وترتفع معدلات هذا العنف في حالات الطوارئ، بما فيها حالات تفشي الأوبئة.
* قد يُعزى ارتفاع معدلات العنف الأسري إلى التعايش المشترك القسري بين المرأة والرجل، وتفاقم الضغوط الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والقلق من التعرض لفيروس كورونا. ومن المؤسف أن عدداً قليلاً جداً من
* الدول العربية توثق حالات العنف الأسري، مما يعني أن النطاق الحقيقي لهذا العنف وعواقبه خلال هذه الفترة الاستثنائية لا يزال غير واضح
* قد يكتسي العنف القائم على التمييز بين الجنسين أشكالاً مختلفة في خضمّ هذا الوباء العالمي. فإضافة إلى المخاطر والأضرار الجسدية والعاطفية الاعتيادية التي تتعرض لها المرأة في بعض البلدان العربية، يمكن أن يقدِم المعتدون عليها إلى عزلها بالكامل وحرمانها من أي تفاعل اجتماعي مع العائلة والأحباء، حتّى عبر الإنترنت، أثناء تفشّي الفيروس.
* قد يقوم المعتدون على المرأة بمنعها من الاطّلاع على الأخبار المتعلقة بجائحة COVID-19 أو المصادر الأخرى للمعلومات، مما يحول دون معرفتها بالخدمات المطلوبة والمتاحة وبسبل الحصول عليها .
* قد تشهد المنطقة العربية زيادة في وتيرة العنف عبر الإنترنت والتعقب الإلكتروني. ويؤدي ذلك إلى تفاقم القلق المزمن والاكتئاب للضحايا، مما قد يدفعهنّ إلى حافة الانهيار أو الانتحار.
* فى ظل انتشار الوباء العالمي، يصعب على الناجيات من العنف الأسر طلب المساعدة وتلقيها. وقد يُعزى ذلك إلى القيود المفروضة على التنقل، أو إلى محدودية توافر الخدمات، أو نقص المعرفة بالخدمات المتاحة.
* في حالة الناجيات من العنف اللواتي فقدن وظائفهن، أو اللواتي لا يحصلن على دخل ثابت، قد يصبح من الصعب ترك الشريك المسيء خلال انتشار جائحة COVID-19 ، نتيجة لاعتمادهن عليه لإعالتهنّ. وتزداد هذه القضايا تعقيداً في البلدان التي تعاني من أزمات مالية، مثل لبنان.
* تفتقر بعض الدول العربية إلى العديد من الخدمات الضرورية للناجيات من العنف الأسري. وخلال تفشّي فيروس كورونا، قد يصعب على مزوّدي الخدمات، الطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية ومراكز الإيواء، الوصول إلى هؤلاء النساء. ويزداد هذا الوضع سوءاً في المناطق التي تشهد صراعاتأو أوضاعاً إنسانية متردية، مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، أو التي تفرض ضوابط على التنقل في الأوقات العادية، كما هو الحال في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
* تحت وطأة الوباء العالمي، من المتوقّع أن تُستنزف الخدمات المقدّمة للناجيات من العنف الأسري، مثلمراكز الإيواء والخطوط الساخنة، أو ألاّ تُقدّم أو تموَّل بكلّ بساطة، لأنها لا تُعتبر من الأولويات. فمرافقالرعاية الصحية، المنهَكة أص اً، قد تعطي الأولوية للمخاوف الصحية المتعلقة بالإصابة بفيروس كورونا، وليس لتلك الناجمة عن التعرّض للإساءة. وفي الدول العربية التي لديها مراكز إيواء مخصصة للناجيات منالعنف الأسري، قد تُغلَق هذه المراكز بسبب الخوف من انتقال عدوى كورونا.
* فى هذه الأوقات الاستثنائية، قد تزيل أجهزة الشرطة والعدالة العنف ضد المرأة والفتاة من أولوياتها، ما سيفضى إلى إفلات الجناة من العقاب. وينطبق ذلك بشكل خاص على المنطقة العربية، حيث تمتنع غالبية الدول عن تجريم العنف الأسري أو الاغتصاب الزوجي، من المتوقع أن تتعطل آليات الدعم والرعاية المقدَّمة عادةً للناجيات من العنف والمنقِذة لحياتهنّ. كذلك، قد لا تتوفّرعاملات مؤهلات في المجال الإنساني قادرات على إدارة الأماكن الآمنة المراعية لاحتياجات النساء والأطفال، أو على تقديم الخدمات للناجيات من العنفالقائم على التمييز بين الجنسين.

وأفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية، بعنوان "كوفيد-19 والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط"، أن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (37%)، وأن هناك زيادةً في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من 50% إلى 60% بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تُجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

وفى دراسة حديثة أجرتها مؤسسة مانوشير جونو في بنغلاديش، توصلت إلى أن هناك 4 آلاف و249 امرأة و456 طفلًا تعرضوا للعنف المنزلي خلال شهر إبريل الماضي فقط، من بينهم ألف و672 امرأة و424 طفلًا تعرضوا للعنف لأول مرة في حياتهم، وذلك عبر إجراء مقابلات هاتفية مع 16 ألف سيدة وطفل في 27 من أصل 64 مقاطعة في بنغلاديش في مايو 2020.وأفادت الدراسة أن اللوم يقع على ظروف الإغلاق المصاحبة للكورونا، وأنه لا يمكن للإحصاءات أن تُظهر سيناريو العنف الحقيقي ضد الأطفال والنساء خلال فترة الإغلاق

وذكرت ورقة بحثية بعنوان "خطر في خطر: العنف بين الأشخاص في أثناء الحجر الصحي في كوفيد-19"، نشرتها مجلة أبحاث الطب النفسي في إبريل 2020، أنه من المحتمل أن يصبح الطفل الذي تعرض للإساءة هو المسيء في مرحلة البلوغ، وحذرت من أن يتسبب العنف المنزلي خلال زمن الكورونا في إعادة إنتاج العنف عبر الأجيال.

ونوهت الدراسة بأن الأشخاص الذين تعرضوا لعنف الشريك معرَّضون لمخاطر الإصابة بأمراض عقلية متعددة (اضطرابات المزاج، اضطرابات القلق، اضطرابات الأكل، اضطراب ما بعد الصدمة، تعاطي الكحول)، إضافةً إلى الأمراض الجسدية المحتملة (أمراض القلب والأوعية الدموية، والآلام المزمنة، واضطرابات النوم، ومشكلات الجهاز الهضمي).

وشددت على الحاجة إلى برامج تهدف إلى منع أعمال العنف المنزلي، وتحقيق تقييم دقيق لبرامج الدعم والعلاج في مجالات الإساءة المتعددة (النفسية والجسدية والجنسية) المقدمة من قِبَل موظفين مدربين متعددي التخصصات، وضمنهم الأطباء النفسيون وعلماء النفس ومقدمو الخدمات الاجتماعية والقانونية.

واعتمدت الأمم المتحدة مشروع قرار مصرى غير مسبوق حول " حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات كورونا" وذلك بالإجماع وبتوافق الآراء خلال أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية،ويلقى القرار الضوء على احتياجات المرأة والفتاة خلال الجائحة ويتناول تأثير الجائحة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وأهمية القضاء على العنف ضدها، وضمان حصولها على كافة الاحتياجات الصحية والاجتماعية اللازمة، واستمرار مشاركتها فى إعداد الخطط الوطنية والدولية لمواجهة الجائحة.

وأكد التقرير، أن الدولة المصرية عملت على مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد للحد من تداعياته السلبية على كافة الفئات ولاسيما المرأة باعتبارها من الفئات الأكثر تضررا، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات الوقائية حظيت بإشادة أممية لجهود الدولة المصرية فى حماية المرأة من تداعيات فيروس كورونا المستجد.

**ويقدم تقرير الاسكوا عدة مقترحات على مستوى السياسات**

لاتخاذ إجراءات عاجلة قائمة على نهجٍ متّسق ومتكامل يأخذ بُعد المساواة بين الجنسين في الاعتبار، ويحدّ من تفشّي الجائحة، ويحمي صحة المرأة وسبل عيشها ورفاهها، فلا يهمل أحداً. وفي ما يلي الإجراءات التي توصي الإسكوا والمنظمات الشريكة باتخاذها على مستوى السياسات:

* الحكومات العربية والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى العمل فوراً على جمع بيانات وأدلة مصنفةً حسب الجنس
* عن جائحة COVID-19
* الحكومات العربية والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى وضع أطر فعّالة للرصد والإبلاغ. والهدف هو فهم الاختلافات بين الجنسين في أشكال التعرّض لفيروس كورونا والتأثّر به والعلاج منه، تمهيداً لوضع خطط استراتيجية وطنية للتأهب لجائحة COVID-19 وأي أوبئة أخرى والاستجابة لها.
* الحكومات وواضعو السياسات والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى إسناد أدوار قيادية للنساء في الاستجابة لجائحة COVID-19 . فذلك يضمن مشاركتهنّ في تنفيذ التدابير المطلوبة والحصول على التمويل اللازم، ليس فقط كشريكات في جهود الاستجابة بشكل عام، بل أيضاً كصانعات للقرارات المتعلقة بالاستجابة في مجالات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وكبار السن بشكل خاص.
* الحكومات العربية مدعوة إلى النهوض بنُظم الحماية الاجتماعية، وضمان استفادة النساء من مختلف الفئات العمرية من هذه النظم، على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية أن تركّز على حماية النساء من الفقر وحماية العاملات في القطاع غير النظامي، لربما من خلال تيسير حصولهن على التحويلات النقدية الطارئة أو المنح الصغيرة أو القروض.
* عند وضع تدابير حكومية لإنعاش الاقتصاد الوطني ، ينبغي أن تدعم هذه التدابير إعطاء الأولوية لدمج المرأة في سوق العمل والنهوض بها.
* الحكومات مدعوة إلى ضمان حصول النساء، لا سيما النازحات داخلياً واللاجئات والمهاجرات، على خدمات رعاية صحية جيدة ومنصفة وبأسعار معقولة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وهي مدعوة أيضاً إلى إتاحة الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنساء المعرّضات للخطر بشكل خاص.
* ينبغي تعميم المعلومات والمواد المتعلقة بمخاطر جائحة ;covid 19 باللغات واللهجات المناسبة، والحرص على
* صياغة وتوجيه رسائل خاصة للأمهات والأطفال بشأنها.
* ينبغي للجهات المقدِّمة للخدمات الرامية إلى مكافحة العنف القائم على اللامساواة بين الجنسين وعلى الأدوار النمطية للمرأة تصميم أنشطة مبتكرة وغير تقليدية للتواصل مع الناجيات. وقد يشمل ذلك تقديم الاستشارات وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي عن بُعد؛ وتحسين جهوزية مراكز الإيواء للتصدي لجائحة COVID-19 وحماية النساء منها؛ وتحديث خدمات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ومسارات الإحالة بشكل مستمر.
* ينبغي للوزارات المعنية بالتعليم تطوير برامج وأدوات التعلم عن بعد، بما يشمل استخدام قنوات التلفزيون الوطني والوسائط المختلفة لنقل المعرفة والمعلومات. وينبغي، بشكل خاص، إتاحة هذه البرامج للنساء والفتيات في الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها.
* مع مراعاة الآثار المختلفة للحجر الصحي والعزل الذاتي وغير ذلك من تدابير التباعد الاجتماعي، ينبغي للجهات الحكومية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء، ولا سيما الأكثر تعرضاً للخطر. ويشمل ذلك حماية قدرتهنّ على الوصول إلى المعلومات حول الوقاية من جائحة COVID-19 والاستجابة لها بطرق يفهمنها، وضمان تلبية احتياجاتهنّ الجسدية وكذلك الثقافية والأمنية.

**المصادر**

* معايير عالمية الإنترنيت- اليونسكو 2013
* (فينشينزو أكوارو- مجلة دبي للسياسة-كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية).
* مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ضمن استبيان الأمم المتحدة الخاص بتطور الحكومات الألكترونية عام 2018-ديسا لقارة أفريقيا
* مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية الصادرمن الأمم المتحدة EGDI- 2018،
* كيرا ألمات - أنوسويا سينغويبتا "ماوراء إتاحة الإنترنيت: إلتماسا لعدالة المعرفة على الشبكة الالكترونيةopenglobalrights موقع " آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين فى المنطقة العربية – الإسكوا-منظمة الامم المتحدة للمرأة 2020
* تقرير منظمة الصحة العالمية، "كوفيد-19 والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط 2020"
* "خطر في خطر: العنف بين الأشخاص في أثناء الحجر الصحي في كوفيد-19"، مجلة أبحاث الطب النفسي في إبريل 2020،
* تقرير "لو كان بإمكاني، لاحمرّ وجهي" (I’d Blush if I Could)، اليونسكو، بالتعاون مع ألمانيا وتحالف المنظمات "متساوون" (EQUALS)،
* كارولينا سانشيز بارامو المدير العالمي لمجموعة البنك الدولي،
* تقرير"تأثير التكنولوجيات الرقمية المنشور على (موقع الأمم المتحدة -لنشكل مستقبلنا معا).
* مقالة "النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل بقلم: إيرا دابلا-نوريس، وكالبانا كوشهار"، مدونة صندوق النقد الدولى- 19 نوفمبر 2018.
* نانجيرا سامبولي التكنولوجيات الجديدة والأهداف العالمية، وقائع الأمم المتحدة -موقع الأمم المتحدة،
* تقرير"آثارجائحة كورونا على المساواة بين الجنسين فى المنطقة العربية –الإسكوا- منظمة الأمم المتحدة 2020"
* دورين بوغدان-مارتن "علينا أن نسد الفجوة الرقمية بين الجنسين"، ITU NEWS MAGAZINE-04-2016>
* هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، كيف يمكننا سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؟ تشجيع حضور أكبر للنساء والفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ITU NEWS MAGAZINE -04-2016
* ماتس غرانريد- المدير العام للرابطة العالمية للاتصالات، الفجوة الرقمية بين الجنسين، ITU .
* إيرا دابلا نوريس، وكالينا كوشهار "النساء والتكنولوجيا ومستقبل العمل"، مدونة صندوق النقد الدولى ، 19 نوفمبر 2018.
* تقرير " رصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد " المجلس القومى للمرأة إبريل 2020.
* استطلاع رأى المصريات حول فيروس كورونا المستجد المركز المصرى لبحوث الرأى العام " بصيرة " وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020
* تقرير مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعى -مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة، القاهرة 2020.
* تقارير مكتب شكاوى المرأة 2020-المجلس القومى للمرأة-مصر.
* تقرير "جائحة كوفيد 19على العنف ضد النساء فى البلدان العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدنى النسائية" الصدر عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة-2020.
* مدونة دفتر الحكايات،<https://elmodawana.com/>
* أكسيل فان تروتسنبيرغ، المدير المنتدب لشؤون العمليات بالبنك الدولى- مدونة البنك الدولى